جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص (علوم جنائية)

المساهمة الشعبية في إقامة العدالة الجزائية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير في القانون
القانون الخاص علوم جنائية

من إعداد الطالبة:
- دبو صونية

تحت إشراف الدكتور:
د. خلفي عبد الرحمان

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: وداعي عز الدين ----------رئيسا

الأستاذ: د. خلفي عبد الرحمان، أستاذ محاضر "أ"، جامعة بجاية ---------- مشرفا ومقررا

الأستاذ: طباش عز الدين---------- ممتحنا

السنة الجامعية: 2017-2018

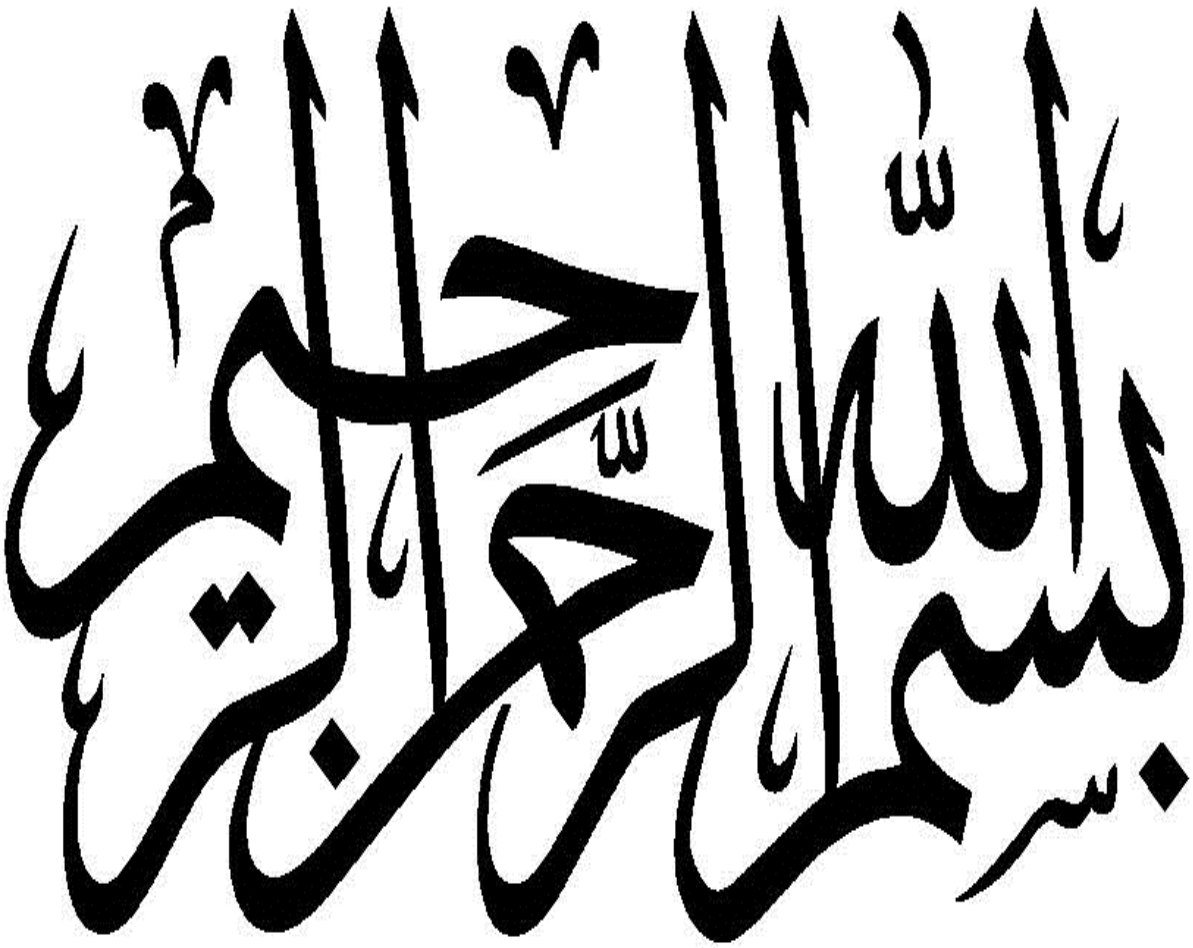
بسم الله الرحمن الرحيم

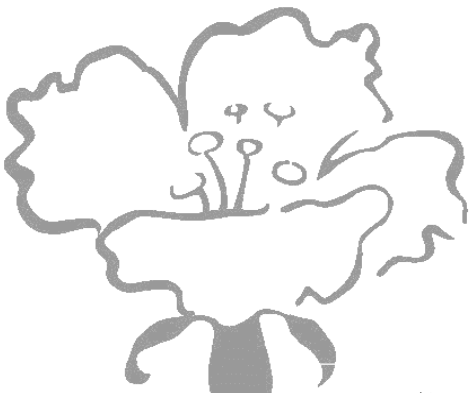

الإهداء

إلى كل من كرمه ربه وفضله على كثير ممن خلق تفضيلا، إلى من سجدت له الملائكة بأمر ربها تعظيما وتكريما، إلى الإنسان في كل زمان ومكان في أي مركز وصفة كان أهدي عملي هذا.

أهدي هذا الجهد إلى اللذين دعما في روح الخير والثقة بالله عز وجل إلى أمي الحبيبة وأبي الغالي أتقدم لهما بشكري، وامتناني لهما مني الشكر والعرفان والتقدير، فإن بفضل الله وعونه ودعوات والداي ورعايتهما لي ورضاهما تهون كل الصعاب أدامهما الله لنا.

إلى شريك حياتي ورفيق دربي الذي ساندني ومد لي يد العون وإلى أمي الغالية وإلى إخواني الأعزاء الذي قدموا لي يد المساعدة في مراحل طلبي للعلم، إخوتي "**دحمان، عميروش، طاهر، ربيع، جبار، أمازيغ**"

إلى أختي العزيزة "**ليندة**" التي سهرت معي وساندتني لإنجاز عملي هذا.

إلى روح إشتقت إليها وأحببت أن يكون لي نصيبا في حضوره لمشاركتي هذه الفرحة أخي أنار الله قبره وأسكنه فاسح جناته "**ناصر**"

إلى زوجة أخي إلى عائلة شريك حياتي وإلى كل من أحبوني وأحببتهم، "**فاطمة، سارة، كنزة، شريفة، طيطم**" وجيراني الذين دعموني بدعواتهم إلى جدتي أطال الله في عمرها.

إلى كل من هم في أعماق قلبي ولم أستطع ذكرهم في هذا المقام أهدي ثمرة هذا الجهد الذي كان لهم جميعا بعد المولى عز وجل فضل كبير في إنجازه في هذا الشكل.

-صونية -

شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى أولا ونحمده كثيرا على أن يسّر لنا أمرنا

في القيام بهذا العمل.

كما نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى الذين حملوا رسالة العلم والمعرفة.

ولا يسعني في هذا المقام إلّا أن أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير

إلى الأستاذ المشرف "د.خلفي عبد الرحمان" على تولّيه الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل ملاحظاته القيّمة التي أضاءت أمامنا سبل البحث، وجزاه الله عن ذلك كل خير، والذي كان لنا الشّرف أن يكون مشرفا علينا.

كما لا يفوتني أن نشكر خاصة الأستاذ "عثماني بلال" "طباش عزالدين" "سماتي طيب" "ماجي كريمة"

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل وكل من ساعدنا على إتمامه،

وإلى كل من خصّنا بنصيحة أو دعاء.

ويطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول فحص وتدقيق هذه المذكرة.

نسأل الله أن يحفظهم وأن يجازيهم خيرًا.

-صونية-

قائمة لأهم

المختصرات

قائمة لأهم المختصرات

أولا: باللغة العربية

ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية.

ج: جزء.

د.ط: دون طبعة.

ص.ص: من الصفحة إلى الصفحة.

ص: صفحة.

ط: طبعة.

ف: فقرة

ق.إ.ج: قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

ق.إ.ف: قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي.

ق.إ.م.إ.ج: قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري.

ثانيا: باللغة الفرنسية

P : Page.
P.P : De la page a la page.

مقدمة

تستوجب السياسة الجنائية في كل مكان وزمان تجريم بعض الأفعال الضارة بمصلحة المجتمع ومصلحة الأفراد، ووضع عقوبات لها وذلك قصد تحقيق العدالة وذلك مع مراعاة حقوق الإنسان وتوفير الضمانات الكافية لمحاكمته، وهذا ما أقرته مختلف التشريعات وعملت على توفيرها والاعتداد بها في جميع مراحل الدعوى.

يعد موضوع المحاكمة العادلة من الموضوعات ذات الأهمية في العلوم الإنسانية عامة وفي العلوم الجنائية بشكل خاص، لعل ذلك يبدوا جليا في إسهام الشعب في إقامة العدالة الجنائية وهو ما أخذت به مختلف التشريعات وذلك تطبيقا لمبدأ الديموقراطية، بالإضافة إلى المواثيق الدولية الصادرة مؤخرا بحيث نجدها قد قدمت عناية بالغة للمساهمة الشعبية في إقامة العدالة الجنائية.

اتسع نطاق المساهمة الشعبية في إقامة العدالة وذلك في مختلف مراحل الدعوى، لكن الذي يهمنا نحن يكمن في مساهمته أثناء المحاكمة الذي يعتمد على نظام المحلفين وذلك في مختلف التشريعات حيث يعتبر نظام المحلفين أحد صور إسهام الشعب في إقامة العدالة وهو موضوع بالغ الأهمية، فهو نظام يجسد عماد الحرية والقانون وضمير العدالة وحاميها حيث يكفل تطبيق المبدأ الأساسي من المبادئ الديموقراطية المتمثلة في إشتراك أفراد الشعب في أجهزة السلطة والحكم.

يعد نظام المحلفين من المواضيع المهمة إذ أنه يضمن هيبة الدولة واستقرار شعبها وثقة الشعب في الأحكام الصادرة من القضاء ونظرا لأهميته في ذلك قام المشرع الجزائري بإشراكه في قسم الأحداث وذلك بإجراءات خاصة كونها متعلقة بالحدث الجانح كما إعتمد عليه في محكمة الجنايات.

يكمن الغرض من هذا البحث في تحديد وظيفة المحلفين في مختلف التشريعات ومعرفة الأحكام المتعلقة بآليات إختيار المحلفين وكذا موقف المشرع الجزائري ومدى اعتماده في تشكيلة محكمة الجنايات وتخصيص إجراءات خاصة فيما يخص نظام المحلفين في قسم الأحداث حماية للطفل الجانح.

باعتبار أن قانون الإجراءات الجزائية على قدر من الأهمية لأنه من ناحية أولى دراسة للقيود الواردة على حق الدولة في العقاب ومن ناحية ثانية تعريف بضمانات تكفل حريات الأفراد وتحمي حقوقهم، فلا يجوز المساس بحريات الأفراد وحقوقهم.

أثناء البحث عن هذا الموضوع لم يكن من السهل الحصول على المعلومات الكثيرة وذلك لندرة المؤلفات القانونية والدراسات العلمية لهذا الموضوع.

وبما أن الحريات الفردية وضمانات المتهم من أهم الموضوعات ونظرا لأهمية إشتراك المحلفين في الحكم الذي يعد أحد أهم الإجراءات أثناء المحاكمة جاءت **الإشكالية كالتالي: الى اي مدى تم الأخذ بنظام المحلفين، تكريسا لحق المتهم في أن يحظى بضمان محاكمة عادلة؟** على ضوء الإشكالية المطروحة في دراستي لموضوع المساهمة الشعبية في إقامة العدالة الجنائية وتخصيص ذلك في صورة نظام المحلفين في مختلف التشريعات يستدعي ذلك التحليل في هذا الموضوع ويندرج أيضا ضمن الإشكالية المطروحة خطة البحث التالية:

سوف نتناول هذا الموضوع في فصلين وذلك بتخصيص الفصل الأول بدراسة نظام المحلفين في التشريعات الأجنبية وذلك بتقسيمه إلى مبحثين فالمبحث الأول يتضمن نظام المحلفين في التشريع الأنجلوسكسوني، والمبحث الثاني نظام المحلفين في التشريع اللاتيني.

أما الفصل الثاني خصصناه في دراسة نظام المحلفين في التشريع الجزائري والذي قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا إلى هيئة المحلفين في محكمة الجنايات، والمبحث الثاني هيئة المحلفين في قسم الأحداث.

الفصل الأول

نظام المحلفين في التشريع الأجنبي

تعرف بعض التشريعات الجنائية الإجرائية ما يعرف بنظام المحلفين ويوجد هذا النظام في الدول الأنجلو سكسونية، كما هو الشأن في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك في الدول اللاتينية، منها فرنسا وإيطاليا.

يمكن اعتبار نظام المحلفين ضمانة لحماية الفرد، فنظام المحلفين في القضاء الجنائي هو أن يشرك في محكمة الجنايات مع القضاة مواطنون عاديون يتابعون إجراءات المحاكمة ويشتركون في المداولة، تكون أراءهم ذات قيمة قانونية مع آرائهم القضاة، ويصدر حكم الإدانة أو البراءة بناءا على أغلبية أراءهم مع آراء القضاة، ويكون ذلك بعد أداء اليمين، وقد سموا بالمحلفين بسبب استحلافهم اليمين قبل مباشرة مهامهم.

حيث أن نظام المحلفين عرف عدة احتمالات في أصول نشأته، فهناك عدة آراء مختلفة، وعليه اتسع نطاق استخدام هذا النظام في مختلف التشريعات وفي مختلف المجالات سوءا بالنسبة للمجال المدني أو المجال الجنائي، والذي يتمحور فيه موضوعنا نحن يمكن في دراسة نظام المحلفين في مجاله الجنائي الذي عرفته التشريعات الأنجلو سكسونية والذي انتقل إلى التشريع اللاتيني وذلك لاعتباره قضاء ديموقراطي.

وعليه سنقوم في هذا الفصل بدراسة نظام المحلفين في الدول الأنجلو سكسونية تحت عنوان نظام المحلفين في الشرائع الأنجلو سكسونية في **(المبحث الأول)**، في حين سندرس نظام المحلفين في الشرائع اللاتينية في **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول

نظام المحلفين في التشريعات الأنجلو سكسونية

يُعد نظام المحلفين أحد صور إسهام المواطنين في إقامة العدالة الجنائية، فهو يُجسد عماد الحرية والقانون وضمير العدالة وحاميها، وهو موضوع بالغ الأهمية للمؤسسات القضائية في مختلف التشريعات.

نظام المحلفين في إنجلترا يكون حسب نوع الجريمة، فقد صنفت إنجلترا الجرائم بحسب خطورتها إلى 3 طوائف وهي: الجرائم البسيطة، مثل: المخالفات المرورية ويتم النظر فيها أمام المحاكم الجزائية دون هيئة المحلفين، الجرائم المتوسطة الخطورة، مثل: جريمة السرقة، في هذه الحالة يتم النظر فيها أمام محكمة التاج بوجود المحلفين أو أمام المحكمة الجزائية دون هيئة المحلفين، الجرائم الخطيرة كجريمة القتل والاغتصاب يكون الحكم دائما بواسطة محكمة التاج وبوجود هيئة المحلفين.

في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية أقر دستورها الصادر 1787 حق المتهم في محاكمة تتشكل من هيئة محلفين، وتتكون الهيئة من اثني عشر محلفا فلا يجوز أن يزيد أو يقل عدد الهيئة عن ذلك.

أما في الدول اللاتينية فيعتبر نظام المحلفين مؤسسة ديمقراطية تحمي الأفراد من أساليب التعذيب التي كانت تمارس عليهم من أجل الحصول على الاعترافات، فقد جاء نظام المحلفين للقضاء على الطغيان والاستبداد الذي كان يعاني منه أفراد المجتمعات، فهو ثمرة تاريخية للأفراد والشعوب.

ولهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين حيث سنقوم بدراسة نظام المحلفين في إنجلترا **(المطلب الأول)**، ودراسة نظام المحلفين في الولايات المتحدة الأمريكية في **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

نظام المحلفين في إنجلترا

نظرا لأهمية نظام المحلفين، فقد سعت مختلف التشريعات إلى بذل عدة مجهودات لمحاولة كشف الغموض حول أصل نشأة نظام المحلفين، ومن خلال ذلك وُجدت عدة آراء مختلفة عند الفقهاء حول أصول هذا النظام.

يُقصد بهيئة المحلفين مجموعة من المواطنين يشتغلون مهام أخرى غير مهنة القضاء، يدخلون ضمن تشكيلة محكمة الجنايات وذلك بعد توافرهم لكافة شروط وقواعد اختيار المحلفين.

يعتبر نظام المحلفين وسيلة من وسائل المحاكمة كانت التشريعات التي تأخذ بهذا النظام تشترط مجموعة من قواعد وضوابط لتكوين هيئة المحلفين وكذا طريقة اختيارهم، ومما لا شك فيه أن للمحلفين حقوق معتبرة عند ممارسة وظيفتهم وكذا تقع عليه حملة من التزامات يجب عليه التقيد بها وهذا ما أكدته التشريعات ومن بينها إنجلترا.

وعليه سنقوم بدراسة نبذة تاريخية عن نظام المحلفين في إنجلترا في **(الفرع الأول)**، وقواعد اختيار المحلفين في **(الفرع الثاني)**، أما فيما يخص حقوق وواجبات المحلفين فسيكون في **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول

نبذة تاريخية عن نظام المحلفين

عُرف نظام المحلفين قديما وقد ظهرت عدة آراء عند الفقهاء حول أصول نشأة نظام المحلفين، فمنهم من ذهب إلى رد أصول هذا النظام إلى الشعوب القديمة من المصرين واليهود والإغريق والرومان والجرمان والإسكندينافيين، بينما رده البعض الأخر إلى العصور الوسطى[1].

تعود نشأة هذا النظام في إنجلترا إلى النورمانديين عند عز وهم لها وتتبع نشأة هذا النظام تطور وسائل المحاكمة التي كانت تستخدم قديما بين الانجلوسكسون والإنجليز النورمانديين أي قبل وبعد فتح النورماندي، حيث كان نظام القضاء في إنجلترا بعد فتح النورماندي تُديره مجالس الأقاليم

[1] – رعد فجر الدوري، "نظام المحلفين وإمكانية تطبيقه في القضاء الجزائي العراقي"، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة1، ج1، كانون الأول، 2016، ص.2.

أو المديريات ومجالس المراكز وكانت تختص بالفصل في سائر الدعاوي الجنائية والمدنية وتعرف بالمحاكم الأهلية كونها كانت تحكم من طرف ملاك الشعب[2].

أما فيما يخص وسائل الإثبات أمام القضاء فكانت في المحاكمات القديمة تتميز بالعدالة الشعبية حيث كان مواطنو المدينة يراقبون ميزانيتها وسياستها وكذا قضاءها، وكانت تحكم محاكمها بأغلبية الآراء من الحاضرين، وكانت إجراءات المحاكمة تتم علنية بين الأطراف وتخضع لمراقبة المجتمع.

كان في القانون القديم أطراف النزاع هم الذين يقومون بالكشف عن الحقيقة بوسيلة من الوسائل المعروفة أنذاك، مثل التركية والمبارزة، أو أن تقوم المحكمة باختيار وسيلة الإثبات، فقد كان القضاء هو الوسيط الذي يقرر ما تكون عليه المحاكمة وكيفية سير إجراءاتها وموعدها والنتائج التي تترتب على استعمال وسيلة من وسائل الإثبات.

حيث كانت تعتبر شهادة الشهود وسيلة من وسائل الإثبات وهم يعتبرون قرينة بسيطة يحضرها المدعى أو المدعى عليه لحلف اليمين على صحة روايته، ولم تكن لشهادتهم تأثير على اقتناع القاضي بل كان ينظر لعدد الشهود من كل جانب ويكسب الدعوى من وجد إلى جانبه عدد أكبر من الشهود.

لكن في بداية القرن الثالث عشر نجد القضاة في بعض الحالات يختبرون الشهود ثم يحكمون بناءا على تقدير الشهادة المقدمة وقد شجع الكثير من الفقهاء هذا التطور والتغير ونجد من بينهم "براكتون".

كانت وسيلة الإثبات عن طريق الشهود منافس خطير للمحاكمة بواسطة المحلفين، لكن نظام المحلفين ما لبث حتى ازدهر وأبعد وسيلة الشهود عن المحاكمة باعتبار أن الإدلاء بالمعلومات بواسطة المحلفين أكثر يسرا من تقييم الشهادة[3].

---

[2] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، نظام المحلفين في التشريع المقارن، منشأ المعارف الإسكندرية، ص.21.

[3] – المرجع نفسه، ص.ص.64-66.

يعتبر النورمانديين نواة لنظام المحلفين في إنجلترا، وقد قسم المحلفون إلى قسمين في المجال المدني والمجال الجنائي، لكن الذي يهمنا نحن هو المجال الجنائي الذي يتمحور في محلفي الاتهام ومحلفي المحاكمة أو ما يسمى بهيئة المحلفين الكبرى وهيئة المحلفين الصغرى.

وهذا ما سنبينه خلال تقسيمنا لهذا الفرع حيث سنقوم بدراسة هيئة المحلفين الكبرى **(أولا)**، ثم هيئة المحلفين الصغرى **(ثانيا)**.

أولا: هيئة المحلفين الكبرى

نقصد بهيئة المحلفين الكبرى أو محلفو الاتهام مجموعة من الأشخاص تتكون عادة من 23 شخص يدعون من وقت لآخر بواسطة المحكمة للتحري عن الجرائم، فهي تقرر إذا ما كان هناك أسباب محتملة لاعتقاد بأن شخصا ما قد ارتكب جريمة معينة ولذلك يسمون "بمحلفي الاتهام"، وهم يقومون بدور المدعي في توجيه قرار الاتهام ومبدأ هيئة المحلفين الكبرى مشتقة من المؤسسة النورماندية المسماة "هيئة مختارة تحت القسم"[4].

تختلف هيئة المحلفين الكبرى في إجراءاتها حيث أنها ليست مفتوحة للجمهور ولا يحق للمتهمين ومحاميهم المثول أمام هذه الهيئة، وفي حالات القضايا الخطيرة مثل: القتل العمد يُفرض على هؤولاء المؤهلين إجراءات مكثفة لاختيار الأعضاء المناسبين لهذه المهمة، لتحديد ما إذا كان عضو هيئة المحلفين لديه معتقد ديني أو أخلاقي يُحتم عليه فرض عقوبة الإعدام على شخص معين.

ثانيا: هيئة المحلفين الصغرى

هي عادة ما تتكون من اثني عشر شخص يدعون للإسهام مع القضاة في سماع الدعوى والبث في وقائعها بإصدار قرار يحدد مسؤولية المتهم والفاعل فيما إذا كان مدنيا أو غير مذنب ليشتغل القاضي بتطبيق العقوبة التي ينص عليها القانون ولذلك سميت بهيئة محلفي المحاكمة[5]،غالبا ما تكون قضاياها مدنية أو جنائية[6].

---

(4) – بصائر علي البياتي، "نظام المحلفين"، مقال منشور في مركز الدراسات القانونية والسياسية، ص.23.

(5) – عبد الحميد الصائح، المحلفون، المتوفر على الموقع:

https://KITABAT.com تاريخ الاطلاع 20-05-2018، الساعة 12:00

الفرع الثاني

قواعد اختيار المحلفين وكيفية إعداد القائمة

يتميز نظام المحلفين بإتباع مجموعة من قواعد في اختيار المحلفين عن طريق القرعة، إذ تعتبر من الأمور المهمة التي سعت مختلف التشريعات إلى إتباعها حيث" تشترط أن يتم إختيارها من مجموع الأشخاص الذين تتوافر فيهم شروط الصلاحية للعمل كمحلفين وتكمن هذه الشروط في شروط الاختيار وموانع الاختيار.

أما بالنسبة لكيفية إعداد قائمة المحلفين فقد أقرتها مختلف التشريعات وذلك بسن مجموعة من النصوص القانونية التي تقوم بتحديد الطرق المتبعة في ذلك.

ولهذا سنتطرق إلى دراسة شروط اختيار المحلفين **(أولا)**، ثم بعد ذلك كيفية إعداد قائمة المحلفين **(ثانيا)**.

أولا: قواعد اختيار المحلفين

إختيار المحلفين مسألة تقوم على ضوابط وقواعد معينة، فللقيام بهذه الوظيفة يجب على المحلفين أن يتمتعوا بمجموعة من سيمات تأهلهم لمباشرة مهامهم:

1. شروط الاختيار

- التمتع بجنسية الدولة فيشترط في المحلف أن يكون مواطنا متمتعا بجنسية الدولة ومهمة المحلف لا تخرج عن كونها أسلوبا في ممارسة القضاء وهو شرط أساسي يستدل في القيد بجداول الإنتخاب للبرلمان أو الحكومة المحلية وأن يكون مقيما فترة معينة بالبلاد طبقا للمادة 08 قانون المحلفين الإنجليزي 1870 المعدل بقانون 1922 حيث تجيز للأجانب المقيمين في إنجلترا لمدة لا تقل عن 10 سنوات العمل كمحلفين كما لو كانوا رعايا المملكة المتحدة.

---

(6) – هيئة المحلفين، تجسيد الديموقراطية الأم: https://share.america.gov/ar/، تاريخ الإطلاع : 11-04-2018، الساعة 18:20.

- يشترط قانون يونيو 1825 في المادة الأولى من قانون المحلفين الإنجليزي أن لا يقل سن المحلف 21 سنة وأن لا يزيد عن 60 سنة، لكن لجنة موريس أوصت بضرورة رفع الحد الأقصى لسن المحلف إلى 65 سنة.

- الإلمام بالقراءة والكتابة، وهذا ما أوصت عليه لجنة موريس في إنجلترا حيث يجب العناية بهذا الشرط حتى يكون بإمكان المحلف ممارسة مهمته وذلك بفهم ما يجري أمامه في المحاكمة.

- المقدرة المالية، يستوجب قانون المحلف لإنجلترا الصادر في 1825 المادة الأولى أن يكون للمحلف فائض من دخله بعد سداد الضرائب والرسوم المستحقة، فيُشترط في المحلف أن يكون مالكا لعقار لمدة لا تقل عن 21 سنة بقيمة إيجارية لا تقل عن عشرين جنيها أو مقيما في منزل يملكه لا يقل إيراده السنوي عن 30 جنيها.

- حُسن السمعة وأن يكون موثوقا في خلقه ونزاهته واستغلاله، حيث يستبعد من مباشرة مهمة المحلف كل شخص سبق الحكم عليه بالحبس لمدة 3 أشهر أو أكثر خلال العشر سنوات الأخيرة أو سبق الحكم عليه مطلقا بالسجن مدى الحياة أو لمدة 5 سنوات أو أكثر[7].

2. موانع الإختيار

أ. الحرمان من الحقوق السياسية وحقوق الأسر ومباشرة التصرفات القانونية

أزالت إنجلترا بموجب قانون 1919 التفرقة بين الرجل والمرأة في مباشرة مهمة المحلف لكنها تجيز للقاضي بناءا على طلب المتهم أو المدعى أن يجعل المحلفين في قضية ما جميعهم من الرجال فقط أو من النساء فقط وذلك بالنظر إلى طبيعة الجريمة ونوع الأدلة، كما أنه لا يجوز أن يعمل الزوجان في هيئة محلفين واحدة.

ب. تولي وظيفة أو مهمة تتعارض مع دور المحلف

يُقصد هنا حالات الإعفاء والإستبعاد من القائمة على أساس نوع الوظيفة ومدى تأثيرها على نزاهة وحيادة شاغليها في حالة القيام بوظيفة المحلفين ويعد هذا ضمانا لحسن سير ومباشرة المحلفين لمهامهم، وأحوال التعارض هذه تكون إما مطلقة أو نسبية التي سنميزها فيما يلي:

[7] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص.ص.199-203.

- **حالات التعارض المطلق**

هي تلك الحالات التي تمنع العمل كمحلف بصفة مطلقة في جميع أنواع القضايا وبصفة دائمة طالما أن الشخص يمارس بعض الوظائف وهي وظائف واردة على سبيل الحصر المتمثلة في:

- مباشرة وظيفة سياسية كأعضاء البرلمان أو الحكومة.
- وظيفة قضائية كأعضاء المجلس الأعلى للقضاء أو المحاكم القضائية.
- وظيفة إدارية كالوظائف التنفيذية العليا.
- الوظائف العسكرية والنظامية كالشرطة[8].

- **حالت التعارض النسبي**

هي حالات مؤقتة تقتصر في بعض القضايا دون غيرها، ففي إنجلترا تعتبر طائفة كبيرة من الوظائف تكون مباشرتها وتوليها إعفاء من الخدمة كمحلف من بينها: النبلاء، المحامين، القضاة، الأطباء، رجال الجيش...إلخ.

ثانيا: كيفية إعداد قائمة المحلفين

يوجب قانون المحلفين الصادر في 1922 المعدل بقانون 1949 وقانون المحلفين الصادر في 1954، أنه على الموظف المختص بإعداد جداول الإنتخاب في دائرة كل قسم ويسلم لمسجل مختص كشوف بأسماء جميع الناخبين حيث يتولى التأشير على الكشوف بأسماء من تتوافر فيه الشروط الواجبة لممارسة مهنة المحلفين.

يُعطي القانون لمن يعتبره المسجل المختص لائقا للعمل كمحلف بالتأشير قرب اسمه بحرف «J» أي « Juror» أن يعترض خلال مدة معينة مع تبيان أسباب الإعفاء من هذا الواجب، وفي حالة عدم اتخاذ المسجل هذا الإجراء فإن من حق الشخص أن يتقدم للقضاء خلال 14 يوم من تاريخ إخطار المسجل لإعفائه من هذه المهمة.

[8] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص.ص.210-211.

بعد انتهاء هذا الإجراء تحرر قائمة بأسماء الأشخاص الصالحين للعمل كمحلفين ويطلق عليها سجل المحلفين، يتولى الشريف أو نائبه إعلان الأشخاص المدونين بها المثول أمام المحكمة، لكن بعد صدور قانون تنظيم المحاكم 1971 أصبحت هذه العملية من إشراف رئيس القضاة وأمام محكمة العليا أو محاكم الأقاليم[9].

هو الذي يقرر عدد من يُعلن للحضور لتأدية هذا الواجب ودور الانعقاد الذي يعمل به، حيث أن رئيس القضاة يراعي راحة هؤولاء المحلفين بالنظر إلى أماكن إقامتهم وعلى وجه الخصوص مدى ملائمة اختيار المحلفين وفقا لوسيلة السفر إلى المكان الذي يؤدون فيه مهمتهم.
تعد طريقة اختيار المحلفين من ضمن كشوف جداول الانتخابات أفضل طريقة لتمثيل جميع طبقات الشعب في مهمة مساعدة القضاء[10].

الفرع الثالث

حقوق وواجبات المحلفين

منحت مختلف التشريعات حقوق للمحلفين وذلك لاعتبارات عدة تسمح لهم بأداء مهمته، وهذا ما كرسته النصوص القانونية لمختلف التشريعات كما أنها أَعدت مجموعة من التزامات تقع على عاتق المحلفين ولا يجوز لهم الإخلال بها، إذ يؤدي الإخلال بها إلى سن مجموع من عقوبات قد تصل إلى الفصل من ممارسة وظيفة المحلف.

وعليه سنتناول هذه الحقوق والواجبات من خلال تقسيم هذا الفرع إلى قسمين، نتناول حقوق المحلفين **(أولا)**، فنتناول واجبات المحلفين **(ثانيا)**.

أولا: حقوق المحلفين

تُعتبر حقوق المحلفين حصانات قدمتها مختلف الدول والتشريعات التي تقوم بإسهام المحلفين في المحاكمة يجب احترامها، وتكمن هذه الحقوق في:

---

[9] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص.ص.216-217.

[10] – رعد فجر الدوري، المرجع السابق، ص.15.

1. توجيه الأسئلة

هو إعطاء حق للمحلف في توجيه أسئلة إلى المتهم أو الشهود وهو حق مكرس في مختلف التشريعات ويكون ذلك بعد أخذ إذن مسبق من الرئيس.

2. تدوين ملاحظات أثناء المرافعات

يكون ذلك بعد تقديم الأدوات اللازمة لهذا الغرض من أقلام وأوراق، وهو إجراء ‘ستخدم حديثا في القضايا المعقدة التي تأخذ وقتا طويلا في المرافعات، مثل: قضية القطار الكبرى في إنجلترا حيث حرص القاضي على التأكد من تقديم المحلفين الأدوات اللازمة لتدوين ملاحظاتهم ومن لفت نظر المحلفين في هذه القضية إلى أهمية تدوين بعض الملاحظات نظرا لاتساع مدى الإجراءات.

3. التعويض عن نفقات الانتقال والإقامة

عند صدور قانون المحلفين 1949 وضع قواعد استحقاق المحلفين تعويضات معينة عن نفقاتهم، وقد رفع القانون الحد الأقصى للتعويض إلى 8 جنيها يوميا وذلك في قضية القطار الكبرى المشهورة في إنجلترا[11].

ثانيا: واجبات المحلفين

يلتزم المحلفين بمجموعة من التزامات ينبغي عليهم القيام بها وذلك وفقا للقواعد والضوابط المطلوبة منهم عند مباشرة مهمة المحلف وذلك حماية للمدعى عليه من إصدار المحلف قرار يدينه والوقوع في غلط أو عدم حياده، لذلك على المحلف أن يؤدي واجباته التي تكمن في:

1. حضور المرافعات

يجب المحلفين الذين سجلوا قانونا الحضور للمرافعات في الوقت المحدد والبقاء طيلة مدة المرافعة وعدم القيام بذلك يؤدي إلى توقيع عقوبات معينة، فالقانون قد حرص على بيان حالات الإعفاء والأعذار لصالح بعض المحلفين في حالة عدم حضورهم للمرافعات.

---

[11] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص.264.

2. عدم الاتصال بالخصوم أو الجمهور أثناء المحاكمة

يُمنع على المحلفين إجراء أي اتصال بالخارج منذ بداية مهمتهم حتى انتهاء مداولاتهم وإصدار قراراهم، ومازالت هذه القاعدة معمولا بها في إنجلترا وإن كان تطبيقها قد تراجع في الأزمنة الحديثة، حيث أصبح عزلهم عن الخارج يكون أثناء وجودهم في قاعة الجلسة وغرفة المداولة فقط، إذ كان عزلهم عن الخارج طوال مدة المحاكمة من لحظة حلفهم اليمين إلى لحظة إصدار القرار كان معمولا به في قضايا الإعدام، وفي حالة وجود اتصال بالخارج على المحلفين الإمتناع عن أي اتصال يتعلق بموضوع القضية، فإذا ثبت وجود أي اتصال أثناء فترة الجلسة متعلق بالدعوى فإن ذلك يستوجب البطلان، وتُصبح معيبة وعرضة للإلغاء[12].

3. تركيز الاهتمام بالمرافعات

يجب على المحلفين تقديم قرارهم بعد الإلمام الكامل بالقضية والانتباه خلال المناقشات إلى تعليمات القاضي بشأن القانون الواجب التطبيق.

4. عدم إبداء رأي في القضية إلا خلال المداولة

يُمنع على المحلف إبداء رأيه أثناء سير المناقشات حول موضوع الدعوى أو ظروف الواقعة ويعد كل إفشاء علني بمثابة اتصال غير قانوني.

[12] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص.ص.251-264.

المطلب الثاني

نظام المحلفين في الولايات المتحدة الأمريكية

يعد نظام المحلفين صورة من صور إسهام المواطنين في إقامة العدالة، وفكرة إسهام المواطنين في إقامة العدالة وُجدت لدى مختلف الشعوب القديمة، وقد انتقلت من إنجلترا إلى الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق المهاجرين، بحيث أن إسهام المحلفين في تحقيق العدالة الجنائية يكون في صورتين: صورة محلفي الاتهام وصورة محلفي المحاكمة، وتضمن تطبيق هذا النظام في المجالين الجنائي والمدني.

ومن خلال ما قدمناه سنطرق في هذا المطلب إلى تقدم نبذة تاريخية لنظام المحلفين في الولايات المتحدة الامريكية **(الفرع الأول)**، وسنبين شروط وسلطات المحلفين **(الفرع الثاني)**، أما في الأخير سنقوم بدراسة كيفية إعداد قائمة المحلفين وذلك **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول

لمحة تاريخية لنظام المحلفين في الولايات المتحدة الامريكية

من المعروف لدى المختصين والمتابعين أنه بعد أن استقر نظام المحلفين في إنجلترا منذ وقت طويل انتقل منها إلى الولايات المتحدة الامريكية، حيث أقر دستورها الصادر في 1987 حق المتهم في محاكمة تتشكل من هيئة محلفين وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة في الفقرة الثانية من دستور 1787، بحيث أن جميع الجرائم تكون المحاكمة فيها بواسطة هيئة المحلفين[13].

تَضمن مشروع الدستور الاتحادي نص يتعلق بالمحلفين ينص على أن المحاكمة في جميع الجرائم عدا أحوال الخيانة تكون بواسطة محلفين، وتكون المحاكمة في الولاية التي تقع فيها تلك الجرائم، لكن عند ارتكابها خارج أي ولاية، فإن المحاكمة تكون في المكان الذي يحددها القانون[14].

---

[13] – حسين بن محمد المهدي، كتاب الشورى في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالديموقراطية والنظم القانونية، ص.12.

[14] – أيمن أبو العيال، المحلفون، الموسوعة العربية المتوفر على الموقع www.arabe-ency.com، تاريخ الاطلاع 30-05-2018، الساعة 11:00.

أضاف الدستور الاتحادي نصوصا عامة تضمن تطبيق هذا النظام في المجالين الجنائي والمدني، ومازال هذا النظام قائما في الولايات المتحدة الامريكية لكن حسب الولايات[15]، وأما فيما يخص وظيفة المحلفين وتعليمات هذه الهيئة سنتطرق إلى دراسة وظيفة هيئة المحلفين **(أولا)**، ثم تعليمات هيئة المحلفين **(ثانيا)**.

أولا: وظيفة هيئة المحلفين

تتلخص وظيفة المحلفين في القضايا الجنائية في تحديد وقائع القضية وفقا لقواعد التفكير المنطقية والقانونية، وتتكون هذه الهيئة من 12 محلفا فلا يجوز أن يقل عدد الهيئة أو أن يزيد عن ذلك فالمطلوب منهم إصدار قراراتهم بالإجماع بموجب قاعدة (common law) وطبقا للقانون العام الإنجليزي المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية[16].

يختص المحلفون بالوقائع في حين يختص القاضي بالقانون فقبول الشهادة أو الأدلة من اختصاص المحكمة، أما نتيجتها وتقديرها فمن اختصاص المحلفين فلهم أن يحددوا ما إذا كان الشهود صادقين أم كاذبين وترجيح شهادة شاهد على شهادة شاهد آخر، ويشترط في كل الأحوال أن يكون قرار المحلفين مسببا وجماعيا[17].

ثانيا: تعليمات هيئة المحلفين

عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية التي يجب على أعضاء الهيئة إتباعها عند الفصل في القضية[18]، وتجدر الإشارة إلى أنه يجوز للمسلم ان يكون عضوا في هيئة المحلفين شرط أن يكون حكمه يوافق الشرع، فَعُضويته تسمح له أن يحكم بما يراه صوابا وذلك في حدود ما تسمح به مواد القانون الوضعي والتي تسمح في بعض الأحيان بتخريج الحكم الإسلامي عليها، ثم يتم

---

(15) – تعليمات هيئة المحلفين، ويكيبيديا الموسوعة الحرة المتوفر على الموقع https: //ar.wikipedia.org ، تاريخ الاطلاع 11-04-2018، على الساعة 17:00.

(16) – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص.115.

(17) – مصطفى العوجي، دروس في أصول المحاكمات الجزائية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002، ص.36.

(18) – عاصم حاكم عباس الجبوري، حاكم فنيخ علي الخفاجي، سمات النظام القضائي الأمريكي ومبررات تشكيل المحكمة العليا 1789، ص.434.

الترجيح بين آراء المحلفين بحسب عدد الأصوات ووجود المسلمين لإبداء رايهم في القضية، فقال عز وجل: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبۡكَمُ لَا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوۡلَىٰهُ أَيۡنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأۡتِ بِخَيۡرٍ هَلۡ يَسۡتَوِي هُوَ وَمَن يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٧٦ ﴾[19]، وقال أيضا: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٩ ﴾[20]، ويختص المحلفون بتقرير الإدانة وينطق المهنيون بالعقوبة أو البراءة حسبما يرى المحلفون[21].

الفرع الثاني

شروط وسلطات المحلفين

يتسم نظام المحلفين ببعض الخصائص التي تُميزه عن بعض التشريعات سواءا كان ذلك في بث مجموعة من الشروط التي تُؤهل المحلف إلى مباشرة مهمته أو من خلال إعطاءه مجموعة من الالتزامات والحريات التي تكون مضبوطة وفقا لقانون الدولة التي أخذت بنظام المحلفين في تشكيلة المحكمة.

وعلى هذا نقسم هذا الفرع إلى قسمين، نتناول شروط اختيار المحلف **(أولا)**، أما سلطات المحلفين نتعرض إليها في **(ثانيا)**.

أولا: شروط اختيار المحلفين

لعملية اختيار المحلف شرائط عدة قد نص عليها القانون الاتحادي للولايات المتحدة الامريكية وهي:

---

[19] – سورة النحل، الآية 76.

[20] – سورة الحجرات، الآية 9.

[21] – أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، درا النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص.285.

- أن يكون المواطن المراد اختياره حاملا للجنسية الأمريكية، ولا يقل عمره عن 21 سنة ولا يزيد عن 60 سنة، أي يشترط فيه توفر أهلية الإنتخاب، وأن يكون قد أقام لمدة عامين في البلاد وأن يكون بعض المحلفين على الأقل من جنسية المتهم الماثل للمحاكمة.
- أن يستطيع القراءة والكتابة.
- القدرة المالية فبعض الولايات التي لازالت تشترط هذا الشرط تكتفي أن يكون المحلف من دافعي الضرائب، فلم يعد لهذا الشرط أهمية مع انتشار الديموقراطية.
- أن يتمتع بحسن السمعة والخلق واتزان الشخصية حيث استبعدت الولايات الأمريكية كل شخص سبق الحكم عليه أمام محكمة اتحادية أو إحدى محاكم الولايات في جريمة يعاقب عليها بالحبس أكثر من سنة ما لم ترد إليه حقوقه المدنية عن طريق العفو من مباشرة مهمة المحلف[22].

هناك شروط أخرى قد لا تنص عليها التشريعات، مثلك الشرط المتعلق بالحالة الصحية للمحلف منها كفيف البصر او أصم، لأن هؤلاء لا يصلحون للقيام بمهمة المحلف على وجه مقبول، في حين تنص بعض التشريعات على شروط معينة لهيئة محلفين خاصة يجري تشكيلها في أنواع محددة من القضايا نظرا لدقتها يشترط فيها أن يكون المحلف من شاغلي وظائف أو حرف معينة للبث في وقائع محل النزاع[23].

يُمنع الشخص من ممارسة ومباشرة مهمة المحلفين المحرومون من ممارسة الحقوق السياسية وحقوق الأسرة وكذا مباشرة التصرفات القانونية، والحائزين على وظائف تتعارض مع دور المحلف[24].

---

[22] – وليد بن إدريس بن عبد الله العزيز المنيسي، العمل القضائي خارج ديار الإسلام ما يحل منه وما يحرم، مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، المؤتمر السنوي الخامس، البحرين، نوفمبر 2007، ص.29.

[23] – عاصم حاكم عباس الجبوري، حاكم فنيخ علي الخفاجي، المرجع السابق، ص.434.

[24] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص210.

ثانيا: سلطات المحلفين

تكمن سلطات المحلفين في الحقوق والواجبات المخولة للمحلفين خلال مباشرة وظيفة المحلف حيث أنه لا يكمن الاستغناء عنها فهي تعطي للمحلفين القدرة على أداء مهمتهم وفق القواعد المطلوبة وهي كما يلي:

1. حقوق المحلفين

- توجيه الأسئلة فقد أعطت مختلف التشريعات للمحلفين حق توجيه أسئلة إلى المتهم وإلى الشهود وتنصب هذه الأسئلة على جميع الإيضاحات التي يرى المحلفون أهميتها في استظهار الحقيقة.
- تدوين الملاحظات أثناء المرافعات.
- التعويض عن نفقات الانتقال والإقامة مثل تذكرة السفر وتكون حسب عدد الأيام التي يستغرقها دور الانعقاد[25].

2. واجبات المحلفين

تكمن واجبات المحلفين في مجموعة من التزامات وضوابط يجب على كل محلف الالتزام بها عند مباشرته لمهمته، والتي تتمثل كالآتي:

أ. حضور المرافعات

يلتزم المحلف بالحضور في الزمان والمكان المحددين للجلسة والبقاء طول مدة المرافعة وفي حالة الإخلال بهذا الشرط يتم توقيع عقوبة معينة وذلك في حالة عدم وجود أعذار أو إعفاء، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعفى المحلفين الذين بلغوا سن 70 عاما، والمحلف الذي قد سبق أن أسهم في هيئة محلفين بصفة أصلية أو تكميلية.

ب. عدم الاتصال بالخصوم أو الجمهور خلال المحاكمة

تحرم كل التشريعات صراحة على المحلفين إجراء أي اتصال بالخارج منذ بداية مهمتهم حتى انتهاء مداولاتهم وإصدار قراراتهم.

---

[25] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص.261-263.

ج. تركيز الاهتمام بالمرافعات

يكون ذلك بتتبع ما يدور في المناقشات من سرد لوقائع الدعوى والإنصات لشهادة الشهود والدفاع وأقوال المتهم مع التركيز على تلخيص القاضي وتعليماته بشأن القانون الواجب التطبيق.

د. عدم إبداء الرأي في القضية إلا خلال المداولة

يُحظر على كل محلف أن يفصح عن رأيه أثناء سير المناقشات حول الواقعة موضوع الدعوى أو حول ظروف هذه الواقعة، حيث يعد أي إفصاح عن الرأي غير قانوني إذا ما كان متضمنا إفشاء لجزء من وجهة نظره حول مسؤولية المتهم قبل المداولة.

الفرع الثالث

إعداد قائمة المحلفين

إن عملية اختيار المحلفين في الولايات المتحدة الأمريكية تختلف إجراءاتها عن بعض التشريعات حيث تقوم بإعداد قائمة المحلفين بأسماء من تتوفر فيهم شروط ممارسة مهمة المحلف، وتتطلب أيضا تشريعات بعض الولايات المتحدة أن يتم إعداد كشوف سنوية بأسماء جميع الأشخاص الصالحين للعمل كمحلف، ومن أجل ذلك يلجأ الموظفون إلى استحضار معلوماتهم من المصادر المختلفة مثل جداول الناخبين وكشوف الضرائب...إلخ، وقد ترك قانون المحلفين الاتحادي 1968 للقاضي وضع خطة لاختيار أسماء المحلفين وأعطى له أن يحدد المصادر التي يؤخذ منها المحلفين، وبعد ذلك تسحب أسماء المحلفين علنية من صندوق يحتوي على ثلاثمائة شخص ويملأ الصندوق من وقت لآخر بمعرفة المحكمة أو نائبه ومأمور التحليف[26].

يمثل اختيار المحلفين أحد الحلقات الإجرائية الهامة السابقة على المحاكمة ذاتها فبعد قيام المتهم بالترافع، تسأله المحكمة إذا كان يرغب في عقد المحاكمة أمام المحلفين، ففي حالة كانت الإجابة بالإيجاب تسجل القضية في جدول المحكمة، وشرعت هذه الأخيرة في إختيار المحلفين على النحو السابق[27].

---

[26] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص.ص.254-271.

[27] – أحمد عوض بلال، التطبيقات المعاصرة للنظام الاتهامي في القانون الأنجلو الأمريكي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص.279.

المبحث الثاني

نظام المحلفين في الشرائع اللاتينية

بعدما تطرقنا في المبحث الأول إلى النظام المحلفين في الشرائع الأنجلو سكسونية سنقوم في هذا المبحث بدراسة مدى تأثر النظام اللاتيني بالنظام الأنجلو سكسوني.

لقد تأثرت فرنسا بنظام المحلفين الذي اقتبسته من إنجلترا مضحية بذلك عن بعض النظم التي كان معمولا بها، فبعد دراستنا لأصول نظام المحلفين في فرنسا نجد أنها أخذت بهذا النظام في المجال الجنائي، وقد ظلت محتفظة بهذا النظام في جميع القوانين التي أعقبت تشريعات الثورة، وذلك مع إدخال تعديلات في تشكيل محكمة الجنايات.

امتد آثار الإصلاحات التي وردت على الإجراءات الجنائية في فرنسا إلى غيرها من الدول الأوروبية والتي مست مختلف أنحاء إيطاليا، ومن بين هذه الإصلاحات إلغاء نظام التعذيب وانتزاع الاعتراف بكافة الوسائل وغيرها من الإصلاحات.

مر نظام المحلفين في الدول اللاتينية بعدة مراحل تاريخية عرف من خلالها إصلاحات مختلفة، حيث نجد المشرع الفرنسي قد توسع في تطبيق نظام المحلفين بموجب القانون الخاص بمساهمة المواطنين في تسيير العدالة الجنائية وقضاء الأحداث، 2011-939، الصادر في أوت 2011.

وعليه سنتطرق إلى بيان فحوى نظام المحلفين في كل من فرنسا وإيطاليا وذلك بتخصيص لكل منهما مطلبا منفصلا، نظام المحلفين في فرنسا **(المطلب الأول)**، ونظام المحلفين في إيطاليا **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

نظام المحلفين في فرنسا

نظام المحلفين في واقعه عبارة عن ثمرة تطور تاريخي وضمانة أساسية لحريات الأفراد ضد طغيان القضاة، فقد أُعتبر منذ العهود الأولى نظاما واقيا من الإنحراف بالسلطة والضغط والتأثير الذي يمكن أن يمارسه الملك أو السلطة التنفيذية في المجتمع.

سرعان ما أصبح هذا النظام محبوبا كمؤسسة ديموقراطية تحمي حقوق الأفراد في مواجهة السلطة المستبدة والسلطات المطلقة للقاضي. ونظرا لأهمية نظام المحلفين في إقامة العدالة الجنائية وحماية الفرد من الطغيان، فإن هذا يدفعنا إلى تحديد سمات نظام المحلفين في التشريع الفرنسي، ويبدو ذلك جليا في مختلف المراحل التي نشأ فيها نظام المحلفين حيث عرف عدة تطورات وإصلاحات بإدخال تعديلات جديدة وتوسع المشرع في تطبيقه.

وعلى هذا نقسم هذا المطلب إلى فروع، نتناول دراسة تطور نظام المحلفين في فرنسا **(الفرع الأول)**، وتعيين المحلفين **(الفرع الثاني)**، ثم نتعرض إلى حقوق وواجبات المحلفين **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول

دراسة تطور نظام المحلفين في فرنسا

عرف نظام المحلفين في فرنسا عدة مراحل تاريخية، حيث دخل إليها إبان الثورة الفرنسية وذلك في مختلف القوانين التي كانت تتضمن موضوع نظام المحلفين في قانون 21 سبتمبر 1791 الذي أنشأ هيئة محلفين تقوم بالتحقيق وهيئة أخرى للحكم، لكن سرعان ما ألغي هذا النظام في مرحلة التحقيق، لكن نظام المحلفين في الحكم باقي دائما حيث جعل المشرع الفرنسي عدد المحلفين أضعاف أكثر من قضاة الحكم 9 مقابل 3 وهذا طبقا للمادة 288 الفقرة 03 من ق الإجراءات الفرنسي[28].

[28] – مبروك ليندة، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة على ضوء قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، رسالة من أجل الحصول على شهادة ماجيستير في القانون، جامعة الجزائر، كلية الحقو، ماي، 2007، ص.83.

وفي تشريع 25 نوفمبر 1941 أتى المشرع الفرنسي بتعديل جوهري في مضمون نظام المحلفين حيث أزال التفرقة بين مهمتي كل من القضاة والمحلفين وجعل تعاونهم عاما يشمل التداول في مسائل الواقع وقرينة البراءة، وذلك بإدخال نوع من نظام العدول الذي أصبح لا يفصل بين القضاة المتخصصين والمحلفين، إنما يشتركون معا كهيئة موحدة في نظر مسائل الواقع وتطبيق القانون[29].

فيما يخص تشكيلة محكمة الجنايات في القضاء الفرنسي فقد كانت تتكون من قاضي واحد برتبة رئيس غرفة أو مستشار لدى المجلس القضائي رئيسا ومن قاضيان إثنين من بين مستشاري المجلس القضائي وقضاة المحكمة الابتدائية ومن 09 محلفين يختارون من بين 53 مساعد محلف أصلي، ويعين 10 مساعدين محلف احتياطي في حالة غياب أحد المحلفين الأصليين[30].

وبعد صدور القانون الفرنسي رقم 939 سنة 2011 بشأن مساهمة المواطنين في تسيير العدالة الجنائية ومحاكمة الأحداث، وبالنظر إلى الأحكام الواردة في الباب الأول نجد أن المشرع الفرنسي توسع في تطبيق نظام المحلفين، حيث لم يعد قاصرا فقط في محاكم الجنايات بل ويشمل أيضا محاكم الجنح، وذلك تحت مسمى مختلف وهو "محاكم الجنح بتشكيلها المواطنين".

وأضاف المشرع الفرنسي مادة جديدة إلى قانون الإجراءات الجنائية رقم 10-01 والتي تقوم على أنه: "**يجوز استدعاء المواطنين للاشتراك باعتبارهم محلفين في تشكيل محكمة الجنايات ويجوز كذلك دعوتهم كمواطنين مستشارين في تكملة محكمة الجنح وغرفة الجنح المستأنفة في الحالات المنصوص عليها في المواد 299-2و510-00041**"[31].

---

[29] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص.135.

[30] – موضوع مذكرة إجراءات سير المحكمة الجنايات، المتوفر على الموقع:

https://droit.momtada.com.t1008.topic

تاريخ الاطلاع: 2018/04/28، على الساعة 12:00.

[31] – أحمد الطاهر، المساهمة الشعبية في إقامة العدالة الجنائية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص.192.

الفرع الثاني

تعيين المحلفين

تقتضي المواد 256 إلى 258 قانون الجنائي والإجراءات الجنائية الفرنسي مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في المواطنين لمباشرة وظيفة المحلف.

وقد أضاف المشرع الفرنسي إلى قانون الإجراءات الجنائية مادة جديدة تحت رقم (10-2) تنص على: "**أن ينشأ بشكل سنوي في كل محكمة ابتدائية قائمة بالمواطنين المستشارين، يتم تحديد عددهم بقرار تنظيمي من وزير العدل**".

وعليه سنقوم بدراسة الشروط الواجب توافرها في محلفي محكمة الجنايات **(أولا)** ثم الشروط الواجب توافرها في المواطنين المختارين للمشاركة في محاكم الجنح **(ثانيا)**.

أولا: الشروط الواجب توافرها في محلفي محكمة الجنايات

فيما يتعلق بآلية اختيار المحلفين في محكمة الجنايات قد تضمنته نصوص المواد 256 إلى 258 إ.ج.ف حيث تقتضي هذه المواد مجموعة من الشروط التي يجب على المحلف أو يستوفيها وهي:

- يجب على المحلف أن يكون موطنا فرنسيا (رجل أو امرأة).
- أن يكون عمره أكثر من 23 سنة.
- أن يتمتع بجميع حقوقه السياسية والمدنية والاجتماعية.
- أن يكون محل إقامته في اختصاص محكمة الجوازات.
- أداء اليمين ولا يمكن له حتى يستوفي الشروط المذكورة أعلاه في المادة 256 ق.إ.ج.ف[32].

يستبعد من مباشرة مهمة المحلفين مجموعة من الأشخاص لا يستوفون على الشروط المقررة لأداء هذه الوظيفة:

[32]– JEAN-Glaude Soyer, Droit pénale et procédure pénal, 15eme édition, p.363.

– المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو المحكوم عليهم بالسجن لمدة شهر على الأقل في جناية أو جنحة، ويستبعد لمدة 5 سنوات من تاريخ الحكم النهائي، المحكوم عليهم في جنحة بالحبس لمدة أقل من شهر أو بغرامة مقدارها 5000 فرنك على الأقل.

– كما لا يجوز اختيار المحلفين من بين الأشخاص قيد الاتهام، أو المحكوم عليهم غيابيا أو من صدر ضدهم أوامر بالقبض أو الحبس الاحتياطي.

– موظفي الدولة المعزولين من وظائفهم.

– المفلسين الذين لم يرد اعتبارهم.

– المحكوم عليهم بالحرمان من الحقوق السياسية أو حقوق الأسرة أو مباشرة التصرفات القانونية وأعضاء الهيئات المهنية المحرومين من مباشرة المهنة.

– المحجور عليهم والموضوعين بمستشفى الأمراض العقلية.

– المحكوم عليهم نظرا لتكرار تخلفهم عن الحضور لمباشرة مهمتهم مرتين (حيث توقع عقوبة غرامة على كل من يتخلف عن أداء عمله كمحلف، وفي حالة تكرار غيابه مرتين يستبعد من الصلاحية لهذه المهمة وتطبق العقوبة على كل محلف ينسحب دون إذن من المحكمة قبل إنتهاء مهمته.

– أما موانع الإختيار فهي تتعلق إما بالشخص المحلف ذاته كان يكون محروما من مباشرة حقوقه السياسية أو حقوق السياسية أو حقوق الأسرة أو التصرفات القانونية أو أن يتعلق بالوظيفة التي يشغلها أو مهمة باشرها تتعارض مع مهمته كمحلف[33].

يتم تعيين ووضع قائمة المحلفين على 3 مراحل بحيث يقوم كل موطن يرغب في مباشرة مهمة المحلف بالتسجيل في القوائم الانتخابية في كل بلدية، ثم توضع قائمة بأسماء المحلفين الذين يتغير عددهم من طرف لجنة إدارية برئاسة مشتركة من قبل القضاة، ممثل للمحامين، أو أعضاء المجالس العامة، قبل ثلاثين يوم من فتح الباب يقوم الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف في محكمة علنية بتبليغ 40 محلفا و12 محلف بتعيينهم، والذين تم عن طريق اختيار 40 محلفا من القائمة

[33] – نقلا عن أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص. ص.205.204.

السنوية و12 محلف احتياطي من القائمة الخاصة طبقا للمادة 266 من قانون 15 جوان، 2000[34].

ثانيا: الشروط الواجب توافرها في المواطنين المختارين للمشاركة في محاكم الجنح

حدد المشرع هذه الشروط بموجب المادة 10-3 من قانون الإجراءات الجنائية حيث يتعين على هؤلاء الأشخاص الشروط التالية:

- أن لا يكون مسجلا في القائمة السنوية للمحلفين أمام محكمة الجنايات
- أن لا يكون قد مارس مهام المحلف أو المواطن المستشار خلال الخمس سنوات السابقة على السنة التي يتم اختياره فيها.
- ألا يكون قد تم تسجيله خلال السنة السابقة مباشرة في القائمة السنوية للمحلفين أو المواطنين المختارين أو المستشارين
- أن يكون مقيما في نطاق المحكمة الابتدائية التي يجرى تسجيله فيها.
- توفر شرط الأهلية القانونية

وتختص محكمة الجنح في تشكيلها المواطني بالفصل في جرائم الإعتداء على الأشخاص المعاقب عليها بالحبس لمدة لا تقل عن 5 سنوات، جرائم السرقة بالإكراه، جرائم الإتلاف، التشويه والتدمير ذات الطبيعة الخطيرة على الأشخاص، المعاقب عليها بالحبس لمدة لا تقل عن 5 سنوات[35].

---

[34]-JACQUE Borricand-Anne-Marie Simon , Droit pénale procédure pénale, 7eme édition, p.p.419-420.

[35] – أحمد الطاهر، المرجع السابق، ص193.

الفرع الثالث

حقوق وواجبات المحلفين

يتمتع المحلفين بمجموع من الحقوق والواجبات في مختلف التشريعات وهي نفسها التي يتمتع بها المحلفين في التشريع الفرنسي، إلا أنه هناك بعض إختلافات يمكن أن تكون ضمن الخصائص المميزة لكل نظام، وتكمن هذه الحقوق في حريات المحلفين في حين الواجبات في إلتزامات وضوابط تقييد المحلفين القيام بها وفق ما يتضمنها ويحددها القانون.

من خلال ما سبق ذكره سنقوم في التفصيل في واجبات المحلفين **(أولا)**، ثم حقوق المحلفين **(ثانيا)**.

أولا: واجبات المحلفين

- حضور المرافعات وهو التزام تفرضه مختلف التشريعات حيث أن الإخلال بواجب الحضور يتم توقيع عقوبة تتمثل في غرامة مالية تقدر ب مائة فرنك ويجوز للمحكمة تخفيضها إلى النصف، وفي حالة ما إذا كان للمرة الثانية تصل الغرامة إلى مائتي فرنك، وفي المرة الثالثة إلى خمسمائة فرنك وفي المرة الأخيرة يحكم بالإضافة إلى الغرامة عدم صلاحية المحلف في مباشرة مهام المحلفين مستقبلا وهذا ما استخلصناه من المادة 288 تقنين الإجراءات العقابية الفرنسي، وتعتبر هذه العقوبات صالحة فقط في عدم الحضور غير المبرر، فالقانون الفرنسي يقتضي في حالة غياب المحلف أن يكون له أعذار مقبولة قانونا.
- عدم الاتصال بالخصوم أو الجمهور أثناء المحاكمة[36].
- تركيز الاهتمام بالمرافعات.
- عدم إبداء رأي في القضية إلا خلال المداولة.

[36] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص. ص. ص.247،248،249.

ثانيا: حقوق المحلفين

يمكن تلخيص الحقوق التي يتمتع بها المحلفون في ثلاثة وهي:

- يستطيع المحلف توجيه الاسئلة إلى المتهم أو الشهود وذلك بعد الحصول على إذن مسبق من الرئيس وقد قررت محكمة النقض الفرنسية ان عدم وجود تخويل أو إذن مسبق من الرئيس لا يبطل الإجراء.
- تدوين الملاحظات أثناء المرافعات، فقد نص المشرع الفرنسي على هذا الحق صراحة على أعضاء المحلفين منذ قانون تحقيق الجنايات وذلك وفقا للمادة 328.
- التعويض عن نفقات الانتقال والإقامة ينظم المرسوم 8 ماي 1961 الفرنسي قواعد التعويض التي تمنح للمحلفين وتعطى هذه القواعد للمحلفين الحق في المطالبة بتعويض على 3 أنواع:

✓ التعويض عن مدة دور الانعقاد يستحق المحلفين في القضايا الجنائية أيا كان مقر إقامتهم بالنسبة للمحكمة التعويض طوال فترة الانعقاد بواقع 15 فرنك يوميا ولا يستحق هذا التعويض المحلفين الاحتياطيين إلا إذا سجلت أسمائهم في كشوف الذين أقاموا بمهمة المحلفين فعلا وهذا طبقا المادة 140 تقنين الإجراءات العقابية الفرنسي.

✓ التعويض عن المصاريف الانتقال، فيستحق المحلفون هذا النوع من التعويض إذا كان مكان أداء مهمتهم يبعد أكثر من أربعة كيلوا مترات من مقر إقامتهم ويكون التعويض ذهابا وإيابا.

✓ التعويض عن نفقات الإقامة تكون بمبلغ 5و12 فرنك يوميا[37].

المطلب الثاني

نظام المحلفين في إيطاليا

تعتبر إيطاليا من الدول اللاتينية التي تأثرت بنظام المحلفين والذي اقتبسه فرنسا من إنجلترا، وبعد إدخال فرنسا بعض الإصلاحات على الإجراءات الجنائية امتد آثار هذه الإصلاحات إلى مختلف أنحاء إيطاليا.

[37] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص.ص.264-265.

وبعدما كان نظام المحلفين في إيطاليا يقتصر في جرائم الصحافة مد اختصاصهم إلى الجرائم السياسية، ولرغبتنا في معرفة فكرة نظام المحلفين في إيطاليا.

فإن ذلك يقتضي منا تقسم هذا المطلب إلى فرعين سنقوم في تبيان طريقة اختيار هيئة المحلفين **(الفرع الأول)**، وكذا تركيبة هيئة المحلفين في **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

طريقة اختيار نظام المحلفين في إيطاليا

إن عملية اختيار المحلفين يختلف من تشريع إلى تشريع آخر وهي أحد السمات التي تتميز بها كل تشريع، ففي إيطاليا يتم اختيار المحلفين عن طريق قرعة من قائمة مواطنين الذين يتمتعون بحس السمعة والسلوك الخلقي والاجتماعي الذي لا مطعن عليه، يعدها الرئيس الأول للمحكمة الاستئنافية بعد سماع معلومات النائب العام لدى تلك المحكمة وهذا طبقا لنص المادة 102 فقرة 3 من دستور الإيطالي والتي تنص على أنه ينظم القانون الطريقة والأحوال التي يسهم بها الشعب مباشرة في إقامة العدالة.

الفرع الثاني

تكوين هيئة المحلفين

تتكون هيئة المحلفين من اثني عشر محلف يطلق عليهم اسم (assessorioun guirati)، يختصون في البث في الوقائع، ويتخذ المحلفون قراراتهم بعد مداولة منفصلة، ويشترط أن يكون قراراتهم بالأغلبية أي سبعة أصوات من اثني عشر، وتنص المادة 509 من قانون الإجراءات الجنائية 1865 على أنه إذا صدر قرار بإدانة المتهم بأغلبية سبعة أصوات من المحلفين، وأجمع القضاة المتخصصون الثلاثة على أن المحلفين قد أخفقوا في قرارهم، فإن للمحكمة أن توقف إصدار الحكم وتحيل القضية إلى دور الانعقاد التالي للحصول على وجهة نظر محلفين آخرين، كما تضمنت المادة 505 من القانون نفسه على أنه في حالة تساوي الأصوات ستة أصوات مقابل ستة ينبغي إطلاق سراح المتهم[38].

[38] – أحمد أبو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص.139.

خلاصة الفصل

يمكن لنا في ختام هذا الفصل أن نقول أن نظام المحلفين مدرسة لتعليم المواطنين القانون والعدالة، كون أن المحلف عندما يحكم على غيره سيبقى في ذهنه أن غيره سيحكم عليه يوما ما، ولتحقيق العدل يجب على الشخص أن يحكم بمعرفة نظائره وفي هذا الأمر يكون هناك روح قانونية بين أفراد الشعب.

فمن خلال دراستنا لهذا النظام التشريعات الإنجلوسكسونية وجدنا أنه يتسم بمجموعة من خصائص تميزه عن التشريعات اللاتينية سواء كان ذلك في عدد هيئة المحلفين أو في طريقة اختيارهم، وحتى في إصدار قرارهم الذي يكون بالإجماع.

يعد نظام المحلفين موضوع في غاية الدقة والخطورة كونه يتعلق بالتنظيم القضائي، لذا سعت مختلف التشريعات إلى دراسة نظام المحلفين وتطويره.

الفصل الثاني

نظام المحلفين

في التشريع

الجزائري

بعد دراستنا لقانون الإجراءات الجزائية في الجزائر نجده لم يسلم كغيره من بقية القوانين الأخرى من التأثر بالنظم القانونية وذلك لأسباب تاريخية معروفة، إذ نجد أن المشرع الجزائري قد ضم نظام المحلفين في محكمة الجنايات وذلك من خلال الإجراءات المتعلقة بها[39].

أما في قضاء الأحداث كان من الضروري أن يكون لها طابع خاص كونها تتضمن فئة تحتاج إلى الرعاية والعناية التي تشعرهم بالأمن والطمأنينة وذلك بتحديد نصوص قانونية محددة تضمن ذلك[40].

نظرا لأهمية دراسة هذا الموضوع في التشريع الجزائري قمنا بتخصيص هذا الفصل لدراسة هيئة المحلفين في تشكيلة محكمة الجنايات وفي قضاء الأحداث وذلك بتقسيمه إلى مبحثين دراسة هيئة المحلفين في محكمة الجنايات **(المبحث الأول)**، وهيئة في قسم الأحداث **(المبحث الثاني)**.

[39] – رعد فجر الدوري، المرجع السابق، ص.799.

[40] – سحارة السعيد، "حماية الأحداث الجامحين في القانون الجزائري"، مجلة قانون والأعمال، 2018.

المبحث الأول

هيئة المحلفين في محكمة الجنايات

في إطار إصلاح الجنائية وتماشيا مع المواثيق الدولية التي صادقت عليها الجزائر ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي تضمن حق الإنسان في التقاضي على درجتين أمام القضاء الجزائي.

كرس الدستور الجزائري هذا المبدأ في المادة 160 من الدستور الصادر في 2016، مما دفع بالمشرع إلى تعديل تشكيلة محكمة الجنايات[41].

حافظ المشرع الجزائري على الطابع الشعبي لمحكمة الجنايات وذلك لأسباب تاريخية وسياسية، فالقضاء يصدر أحكامه باسم الشعب الجزائري، وغياب العنصر الشعبي في ذلك يخالف هذا المبدأ، ولهذا نجد أن محكمة الجنايات تتكون من قضاة مهنيون وقضاة عاديون يعرفون بالمحلفين وهذا ما تضمنته المادة 258 ق.إ.ج المعدلة بقانون (2017-07 المؤرخ في 2017/03/27).

تعتبر التعديلات التي طرأت على المحكمة الجنائية نقلة نوعية نظرا للقواعد الجديدة في اتخاذ إجراءات خاصة إضافة إلى تعزيز العنصر الشعبي في التشكيلة حيث جعل أغلبية الأعضاء من المحلفين الذين يعبرون عن ضمير الشعب ويصدرون الحكم باسمه[42].

لغرض إمكانية دراسة المحلفين في محكمة الجنايات قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، حيث سنقوم بدراسة كيفية مشاركة المحلفين في محكمة الجنايات **(المطلب الأول)**، ثم نبين طريقة إختيار وظيفة المحلفين **(المطلب الثاني)**.

---

[41] – القانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل 6 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 27 جمادى الأولى 1437، الموافق ل 7 مارس 2016.

[42] – أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص.285.

المطلب الأول

كيفية مشاركة المحلفين في محكمة الجنايات

تعتبر محكمة الجنايات محكمة شعبية تنفرد عن باقي المحاكم الجزائية في تشكيلها التي تتضمن قاض برتبة مستشار بالمجلس القضائي على الأقل رئيسا، ومن قاضين مساعدين و4 محلفين وهذه تشكيلة محكمة الجنايات الابتدائية، أما تشكيلة المحكمة الإستئنائية فتتكون من قاض برتبة رئيس غرفة بالمجلس القضائي على الأقل، رئيسا، ومنقاضين مساعدين و04 محلفين وهذا ما تضمنته المادة 258 ق.إ.ج، حيث تختص محكمة الجنايات بالفصل في الأفعال الموصوفة جنايات[43].

تتميز محكمة الجنايات في التشريع الجزائري وذلك في تشكيلتها التي تضم قضاة محترفين وقضاة شعبين وهذه تعتبر ضمانة يستفيد منها المتهم.

نجد في هذا السياق ومما سبق أن للمحكمة الجنائية صورتين من حيث التشكيلة، تشكيل محكمة الجنايات بصورة عامة وتشكيلة بصورة خاصة وهذا ما سنتطرق إليه **(الفرع الأول)**، أما بعد سنقوم بدراسة شروط إختيار المحلفين **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

صور تشكيلة محكمة الجنايات

بعد التعديل الجديد لقانون الجزائية وطبقا لنص المادة 258 ق.إ.ج نجد أن المشرع الجزائري أعطى لتشكيلة محكمة الجنايات خصوصية تكمن في التشكيلة العادية والذي سنقوم بتبيانه **(أولا)**، ثم التشكيلة الخاصة سنتطرق إليها **(ثانيا)**.

---

[43] – محمد إبراهيم زيد، نظم العدالة الجنائية في الدول العربية المراحل السابقة على المحاكمة، ط1، الرياض، 2001، ص.37.

أولا: التشكيلة العادية

عدلت تشكيلة محكمة الجنايات بموجب القانون 2017-07 المؤرخ في 2017/03/27 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ففي الدرجة الأولى يرأسها قاض برتبة مستشار بالمجلس على الأعلى على الأقل يساعده قاضيان دون تحديد الرتبة و4 محلفين، أما على مستوى الإستئناف فإن الرئيس يجب ان تكون رتبته رئيس غرفة على الأقل يساعده قاضيان دون تحديد الرتبة و04 محلفين، أما على مستوى الإستئناف فإن الرئيس يجب أن تكون رتبته رئيس غرفة على الأقل يساعده قاضيان دون تحديد الرتبة و04 محلفين فقط[44]، وهذا ما جاء به نص المادة 258 ق.إ.ج حيث ينص على أنه "تتشكل محكمة الجنايات الإبتدائية من قاض برتبة مستشار بالمجلس القضائي على الأقل، رئيسا، ومن قاضيين مساعدين وأربعة محلفين، تتشكل محكمة الجنايات الإستئنافية من قاض برتبة رئيس غرفة بالمجلس القضائي على الأقل، رئيسا، ومن قاضيين مساعدين وأربعة محلفين".

يستخرج إسم المحلف أو أكثر عن طريق القرعة يتابعون مجريات الجلسة وعند حدوث أي طارئ لأحد المحلفين الأصليين يستدعى نظيره الإحتياطي حيث يؤدون اليمين في نفس الوقت، وقدتم رفع مبلغ الغرامة المالية التي يقضي لها المحلفون في حالة غيابه دون وجود عذر أو مبرر قانوني حيث أصبحت الغرامة من 5000 إلى 10.000 دينار جزائري، وبعد تشكيل المحكمة يحرر محضر بتشكيلها، ويجوز تدوين ذلك في محضر المرافعات.

ثانيا: التشكيلة الاستثنائية

استثنى المشرع الجزائري مشاركة المحلفين في تشكيلة محكمة الجنايات في 03جرائم والمتمثلة في الجنايات المتعلقة بالإرهاب والمخدرات والتهريب، بحيث يفصل فيها القضاة المحترفون وحدهم

(44) – مجلة المحامي، عدد 29، الصادرة في ديسمبر 2017، ص.24.

ودون وجود المحلفين وهذا وفقا للمادة 258 ق.إ.ج[45]، مما يعني أنها تتشكل من 03 قضاة الرئيس ومساعديه.

نجد أن المشرع الجزائري لم يحدد إجراءات خاصة لهذه التشكيلة ولم يحدد النظام الذي تتبعه عند فصلها في القضايا التي هي مختصة بها وهو يوجب إتباع نفس الإجراءات المعمول بها في حالة وجود المحلفين باستثناء إجراءات تشكيل المحكمة منهم علما بأن تلاوة تعليمات المادة 307 ق.إ.ج لا يترتب عن عدم إحترامها البطلان حتى في حالة وجود المحلفين وهو إجتهاد المحكمة العليا[46].

الفرع الثاني

شروط إختيار المحلفين

أرسى المشرع الجزائري في قانون الإجراءات الجزائية مجموعة من القواعد والشروط التي يجب توفرها في المحلف الذي يشارك في تشكيلة محكمة الجنايات وهي الواردة في نصوص المواد 261 و262 ق.إ.ج.

سنقوم بتحديد شروط إختيار المحلفين كما يلي: شروط اللياقة **(أولا)**، وشروط عدم التعارض **(ثانيا)**.

أولا: شروط اللياقة

يشترط في قبول المحلف مجموعة من الشروط الواردة في المادة 261 ق.إ.ج على ما يلي:

- أن يكون المحلف من ذوي الجنسية الجزائرية، لأن العمل في هذه الوظيفة يعد من أعمال القضاء والعمل القضائي يتعلق بسيادة تلك الدولة.

---

[45] – القانون رقم 17-07 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1438هـ الموافق لـ 27 مارس 2017، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج.ر.ج.ج، عدد20، الصادرة في 29 مارس 2017.

[46] – مجلة المحامي، المرجع السابق، ص.25.

- أن يكون المحلف قد بلغ ثلاثين سنة كاملة عند تاريخ إجراء عملية القرعة لإعداد جدول المحلفين للسنة القضائية الحالية أو المستقبلية.
- أن يكون من الذين يعرفون القراءة والكتابة باللغة التي تستعملها المحكمة كون تقرير الادانة والعقوبة في محكمة الجنايات يكون كتابيا وبالتصويت السري باستعمال أداة "نعم" أو "لا" فمن لا يعرف كتابة هذه العبارة لا يصلح لأن يكون مساعدا محلفا[47].
- أن يكون ممن يتمتعون بالحقوق المدنية والوطنية والعائلية بحيث لم يكن قد صدر حكم يمنعه من ممارسة هذه الحقوق.
- أن لا يكون في حالة من حالات فقدان الأهلية أو التعارض المعددة في المادتين 262 و263 ق.إ.ج[48].

1. شروط الاهلية

أشارت المادة 262 ق.إ.ج المعدلة بالقانون 82-03المؤرخ في 1982/02/13 إلى مجموعة من الأشخاص الذين لا يجوز لهم أن يكونوا ضمن المساعدين المحلفين أمام محكمة الجنايات وهم:

- الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو الحبس شهرا على الأقل لجنحة.
- الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة بجنحة بالحبس أقل من شهر أو بغرامة لا تقل عن 500 دينار جزائري وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائي.
- الأشخاص الذين يكونون في حالة إتهام أو محكوم عليهم غيابيا من محكمة الجنايات والصادر في شأنهم أمر بالإيداع في السجن أو القبض.
- موظفون الدولة وأعوانهم، وموظفون الولايات والبلديات المعزولون من وظائفهم.
- أعضاء النقابات المهنية الصادر ضدهم قرار بمنعهم مؤقتا أو نهائيا من مباشرة العمل.

---

[47] – عبد العزيز سعد، أصول الإجراءات امام محكمة الجنايات، ط1، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2006، ص.ص.20.21.

[48] – نجيمي جمال، قانون الإجراءات الجزائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص.177.

- المفلسون الذين لم يرد إليهم إعتبارهم.
- المحجور عليهم، والمعين عليهم قيّم قضائي أو المودعون بمستشفى الأمراض العقلية حيث يعتبر فاقدا لأهلية العضوية ومحكمة الجنيات كمساعدة محلف[49].

ثانيا: شروط عدم التعارض

هناك حالات تتنافى مع ممارسة وظيفة المحلفين ومباشرة مهمة المحلف المساعد لدى محكمة الجنايات، وقد تضمنت المادة 263 من ق.إ.ج مجموعة من الوظائف تتعارض مع وظيفة المحلف وهناك نوعين من التعارض.

1. **التعارض المطلق**

إشراك المحلفين في محكمة الجنايات يقوم على مشاركة الشعب في إصدار الأحكام الجنائية لتمثيل الرأي العام والضمير الشعبي[50]، وهذا ما نصت عليه المادة 285 ق.إ.ج والمادة 140 من دستور 1996 التي تقضي بإختصاص القضاة في إصدار الأحكام ويمكن أن يعينهم على ذلك مساعدون شعبيون حسب الشروط المقررة قانونا[51].

نجد في نص المادة 263 ق.إ.ج أورد مجموعة من وظائف تتعارض مع وظيفة المحلف وهم الأشخاص الذين يمارسون الوظائف التالية:

- عضو في الحكومة أو البرلمان أو قاض.
- الأمين العام للحكومة أو لإحدى الوزارات والمدير بإحدى الوزارات.

---

[49] – أحمد شوقي الشلقاني، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص.337.

[50] – بوراي هلال، إحالة الدعوى الجنائية للقضاة، مذكرة لنيل شهادة الماستر الحقوق تخصص القانون الخاص والعلوم الجنائية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014،2015، ص.45.

[51] – المرسوم رئاسي 96-155 ،المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار تعديل الدستور المصادق عليه في إستفتاء 1996/11/28، جريدة رسمية عدد 76، مؤرخة في 08 ديسمبر 1996، المعدل والمتمم.

- رجل القضاة المعين في السلك القضائي، ووالي الولاية وأمينها العام ورئيس الدائرة.
- موظفون مصالح الشرطة ورجال الجيش العاملون في البر أو البحر أو الجو حال إنشغالهم بالخدمة وقيامهم بمهام وظائفهم.
- الموظفون أو المندبون العاملون في خدمة الجمارك، والضرائب، ومصلحة السجون، أو مياه غابات الدولة.

وقد وردت هذه الطوائف على سبيل الحصر فلا يمكن التوسع في تفسيرها[52].

2. التعارض النسبي

المحلفون قضاة ولذلك يتعين أن يؤدوا واجباهم غير متأثرين بقرابة أو صلة بأحد الخصوم أو مصلحة شخصية وهذا طبقا لنص المادة 201 ق.إ.م.إ.ج.[53].

يستخلص في الأخير أن في حالة إنتفاء شروط اللياقة والأهلية وانتفاء التعارض عند المحلفين الحاضرين في اليوم المحدد لافتتاح الدورة يأمر الرئيس والقضاة وأعضاء المحكمة بشطب أسمائهم من الكشف طبقا للمادة 281 ف1ق.إ.ج.

يترتب عن تخلف أحد الشروط السابقة الذكر بالنسبة للمحلفين بطلان القرار الذي شارك فيه.

المطلب الثاني

إختيار وظيفة المحلفين

مباشرة وظيفة المحلفين تستلزم على الأشخاص مجموعة من الشروط والقواعد التي ينبغي توفرها فيهم، كون أن هيئة المحلفين ضمانة أساسية تحصي المتهم، ونظرا للأهمية الكبيرة لهذه

[52] – المادة 263 من القانون 2017-07،المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المرجع السابق.

[53] – قانون رقم 08-09 مؤرخ في 25/ 02/ 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، جريدة رسمية عدد 21، صادر بتاريخ 2008/02/23.

الهيئة، فقد أصدر المشرع الجزائري مجموعة من نصوص قانونية تقوم بسن مختلف الإجراءات التي يجب أن تراعى أثناء ممارسة هذه الوظيفة.

تعد شروط إختيار المحلفين نقطة بداية لإعداد وإختيار قائمة المحلفين وقد عالجها المشرع الجزائري في القانون الإجراءات الجزائية ونظرا لمدى أهميته في تشكيلة محكمة الجنايات أصدر تعديلا جديدا يحكم طريقة اختيار المحلفين مع بيان وظيفة المحلفين التي تكمن في الحقوق والواجبات التي يتمتعون بها.

ولهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فروع ندرس في كل فرع ما يلي: طريقة إختيار المحلفين **(الفرع الأول)**، ووظيفة المحلفين **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

طريقة إختيار المحلفين

نظم المشرع الجزائري طريقة إعداد قائمة المحلفين من المادة 264 إلى 267 ق.إ.ج بعد أن قام بتعديلها بموجب القانون 2017-07 المؤرخ في 27 مارس 2017، وذلك بمختلف المراحل التي تمر بها.

تكمن هذه الطريقة فيما يلي: إعداد القائمة السنوية **(أولا)**، إعداد قائمة الدورة **(ثانيا)**، وتشكيل محلفي الحكم **(ثالثا)**.

أولا: إعداد القائمة السنوية

تضمنت المادة 264 وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية على أن تقوم تشكيلتها بموجب مرسوم، تجتمع بمقر المجلس القضائي قصد إعداد القائمة السنوية للمحلفين في دائرة محكمة كشف للمحلفين خلال الثلاثة شهور الأخيرة من كل عام الذي يليه من طرف لجنة يرأسها رئيس المجلس وتحدد تشكيلها بقرار من وزير العدل، وتجتمع بمقر المجلس القضائي بدعوى من رئيسها قبل خمسة عشر يوما على الأقل قبل يوم إجتماعها وتتضمن كل قائمة (24) أربعة وعشرون محلفا من كل

دائرة إختصاص المجلس القضائي وتعد قائمتين سنويتين الأولى تتضمن المحلفون الأصليون والثانية المحلفون الإحتياطون[54].

ثانيا: إعداد قائمة الدورة

تنص المادة 266 ق.إ.ج على أنه قبل إفتتاح دورة محكمة الجنايات بعشرة أيام على الأقل يقوم رئيس المجلس القضائي بسحب عن طريق القرعة وفي جلسة علنية الكشف السنوي الذي يتضمن أسماء إثني عشر 12 من المساعدين المحلفين لتلك الدورة كما يسحب إسم المحلفين الإضافيين 04 من القائمة الخاصة بهم[55]، وهذا بعد تعديل المادة 264 ق.إ.ج بموجب الامر 07-2017 المؤرخ في 27 مارس 2017 فنصت على تهيئة قائمتين من المحلفين الأولى تخص محكمة الجنايات الإبتدائية والثانية تتعلق بالمحكمة الجنائية الإستئنائية.

حيث يكون عدد المحلفين (12) محلفا أصليا و(04) محلفا إحتياطيا من كل قائمة وفي جلسة علنية وتبلغ القائمة للمتهم سواءا في الدرجة الأولى أو الثانية يومين على الأقل قبل إنعقاد الجلسة[56].

ثالثا: تشكيل محلفي الحكم

تنعقد محكمة الجنيات في اليوم المحدد لكل قضية وتستحضر المتهم أمامها ويقوم الرئيس بصدد كل قضية بإجراء القرعة على المحلفين المستدعين للجلوس جانب القضاة من بين المحلفين الواردة أسمائهم في جدول محلفي الدورة ويقوم المتهم برد(03) والنيابة برد (02) ويكون الرد دون

---

[54] – أحمد شوقي الشلقاني، المرجع السابق، ص.340.

[55] – قائمة الشهود ومشاركة المحلفين أمام المحاكم والمجالس القضائية، المتوفر على الموقع:

https://www.tribunaldz.com/forum/t2148

تاريخ الإطلاع: 2018/04/11، على الساعة 13:00.

[56] –المادة 264 من القانون 07-2017 ، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المرجع السابق.

إبداء الأسباب بعد ذلك يؤدي المحلفون القسم الوارد في المادة 284وهو كالاتي: "تقسموا بالله وتتعدون أمامه وأمام الناس بأن تمحصوا بالاهتمام البالغ غاية الدقة ما يقع من دلائل إتهام على عاتق فلان (يذكر إسم المتهم)، وألا تبخسوه حقوقه أو تخونوا عهود المجتمع الذي يتهمه، وألا تخابروا أحدا ريثما تصدرون قراركم، وألا تستمتعوا إلى صوت الحقد أو الخبث أو الميل، وأن تصدروا قراركم حسبما يستبين من الدلائل ووسائل الدفاع وحسبما يرتضيه ضميركم ويقتضيه إقتناعهم الشخصي بغير تحيز، وبالحزم الجدير للرجل النزيه الحر، وبأن تحفظوا سر المداولات حتى بعد إنقضاء مهامكم".

وفي حالة تعدد المتهمون جاز لهم أن يجتمعوا على مباشرة حقهم في رد المحلفين، وذلك على أن لا يتعدى عدد من يقر الرأي على ردهم عن العدد المقرر للمتهم الواحد، وإذا لم يتفق المتهمون، يقومون بالرد منفردين حسب الترتيب المعين في القرعة وهذا وفقا للمادة 284 من ق.إ.ج[57].

أما في حالة غياب المحلفين عن الجلسة دون عذر شرعي مقبول يجوز لرئيس المحكمة والقضاة أن يتداولوا في أمر غيابه، وعند التحقق أنه لا يجود عذر مقبول يحكمون عليه بغرامة مالية وذلك بعد إستطلاع رأي النيابة العامة، لكن إذا تبين أنه من المحلفين الحاضرين ولم يستوفي الشروط المذكورة في المادة 261و262و263 ق.إ.ج فإنه يجوز للرئيس وأعضاء المحكمة بأن يأمروا بشطب إسمه من قائمة المحلفين لهذه الدورة[58].

[57] – المادة 284 قانون 2017-07 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المرجع السابق.

[58] – عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص.ص.23، 24.

الفرع الثاني

وظيفة المحلفين

تتشكل محكمة الجنايات من نوعين من القضاة: وهم قضاة مهنيين، إضافة إلى المحلفين وهم مجموعة من الموطنين يدعون للمشاركة في مجلس القضاء وذلك بعد حلفهم اليمين ولهذا فهي ذات طابع شعبي[59].

بما أن المحلفين يشتركون مع القضاة في تشكيلة المحكمة الجنائية فلا بد أن للقضاة حقوق وواجبات يتمتعون بها مثلهم مثل القضاة.

نصت المادة 287 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه يجوز لأعضاء المحكمة توجيه أسئلة للمتهم والشهود ولا يجوز لهم إبداء رأيهم كما قد تضمنت مجموعة من الواجبات وهذا ما سنقوم بتبيانه في هذا الفرع وذلك بتقسيمه إلى حقوق المحلفين **(أولا)**، ثم بيان واجبات المحلفين **(ثانيا)**.

أولا: حقوق المحلفين

تضمن المشرع الجزائري في قانون الإجراءات الجزائية حقوق المحلفين وذلك في المادة 287 والمتمثلة في:

1. حق تدوين مذكرات

يستطيع المحلفين تسجيل بعض المعلومات التي تدور في الجلسة علانية أثناء استجواب المتهم أو أثناء مرافعات النيابة العامة وعرض طلباتها، أو أثناء مرافعات الدفاع وسماع الشهود، وكل ما يدور في المداولة بشأن الإدانة والعقوبة، وهذا وفق ما يمكن استخلاصه من المادة 287 من ق.إ.ج[60].

---

[59] – عبد القادر بن شور، الأصول العامة لمحكمة الجنايات، الندوة الوطنية للقضاء الجنائي، زرالدة 24-25 نوفمبر 1993، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1994، ص.74.

[60] – التجاني زوليخة، نظام الإجراءات أمام محكمة الجنايات (دراسة مقارنة)، دار الهدى،الجزائر،2015، ص.141.

2. حق توجيه الأسئلة

يجوز للمحلفين توجيه الأسئلة إلى المتهم أو إلى الشهود وذلك بعد إجازة رئيس المحكمة، ويشترط أن تكون الأسئلة واضحة ومتعلقة بموضوع الدعوى سواء بظروفها أو بأدلة إثباتها أو نفيها وللرئيس السلطة التقديرية في الأخذ بمدى جدية الأسئلة المقدمة إلى المتهم أو الشاهد، ومدى توافقها بوقائع موضوع المتابعة، أو بالتهم المنسوب إليه، ويجوز عدم قبول الأسئلة الموجهة إليهم كونها خارجة عن موضوع المتابعة أو كونها استفزازية.

ثانيا: واجبات المحلفين

تقع على المحلفين مجموعة من الإلتزامات يجب عليهم إتباعها تضمن حسن اصدار حكم عادل وكالتالي:

1. الإلتزام بالإنتباه والمتابع

يجب على قضاة المحكمة ومحلفيها الالتزام بمتابعة سير المرافعات بإنتباه والإهتمام حول المناقشات التي تدور في الجلسة خاصة تلك المتعلقة بإستجواب المتهم وتصريحات الشهود ومرافعات كل من النيابة والدفاع.

ينتج عدم الانتباه والمتابعة حول ما تحول عليه الجلسة واغفالهم بمرافعات الإتهام والدفاع يؤدي إلى عدم إستيعاب معطيات القضية من طرف القاضي والمحلف مما يؤدي إلى عدم المساهمة في إصدار حكم عادل عن إقتناع سليم، مما قد يضر لمصلحة المتهم أو مصلحة المجتمع الذي يتهمه[61].

2. حفظ سر المداولات

تعتبر المداولات التي يقوم بها كل من المحلفين والقضاة ضمن الأسرار التي يحتفظون بها بحكم اليمين الذي أدوه وأقسموا أنهم سيحفظون سر المداولة من أعضاء المحكمة الإمتناع عن

[61] – سعد عبد العزيز، المرجع السابق، ص.73.

الحديث حول ما كان قد دار في غرفة المداولات، لا سيما ما يتعلق بإجراءات التصويت على الإدانة والعقوبة ففي حالة عدم إحترامهم لهذا الواجب تُوقع عليهم العقوبات المقررة لجريمة إفشاء الأسرار[62].

3. واجب الإمتناع عن إبداء الرأي

هذا الواجب تتفق عليه جميع التشريعات، بحيث يجب على كل واحد من القضاة والمحلفين الإمتناع عن إظهار توجيهاتهم وإبداء أرائهم خلال تقديم الأسئلة أثناء جلسات المرافعات بحيث لا يجوز للقاضي المحترف أو للمساعد المحلف توجيه أسئلة بصيغة أو بشكل يفهم منه أن السائل يبحث عن سبب للوصول إلى براءة المتهم أو لتوريطه وإثبات إدانته بإسناد التهمة إليه، ولرئيس المحكمة السلطة في إلفات انتباه القاضي أو المحلف إذا كان قد فعل ذلك[63].

[62] – التجاني زوليخة، المرجع السابق، ص.72.

[63] – سعد عبد العزيز، المرجع السابق، ص.73.

المبحث الثاني

هيئة المحلفين في قسم الإحداث

حرص المشرع الجزائري على غرار قوانين الدول العربية على تقرير المعاملة العقابية للحدث الجانح واستبعدهم عن نطاق العقوبات المغلظة وذلك بتقسيم سن الحداثة لمراحله عمرية حيث استثنى بعضها من أية عقوبة فطبقا للمادة 02 الفقرة 03 قانون حماية الطفل أن الحدث أو الطفل الجانح هو الطفل الذي يرتكب فعلا مجرما الذي لا يقل عمره عن عشر (10) سنوات، وتكون العبرة في تحديد سنه بيوم ارتكاب الجريمة.

سعت الأنظمة القانونية إلى تحديد آليات معالجة الأحداث وذلك من أجل إصلاحهم وتقويمهم من خلال قضاء الأحداث الخاص بالتحقيق مع الأحداث الجانحين، وإفرادهم بمعاملة جنائية خاصة[64].

حماية للأحداث أتاح المشرع الجزائري المادة 40 من اتفاقية حقوق الطفل هيئات قضائية مكلفة بالأحداث، وذلك حماية للحدث الجانح، ومن خلال هذا سنقوم بتحديد تشكيلة قسم الاحداث **(المطلب الأول)**، وتقييم نظام المحلفين **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول

تشكيلة قسم الحداث

كانت إجراءات المحاكمة الخاصة بالأحداث تختلف عن إجراءاتها في محاكمة البالغين حيث كان يجب على المشرع وضع هيكلة خاصة تتلائم مع الوظيفة الحقيقية لقسم الأحداث مما يميز تشكيلتها عن باقي التشكيلات في الأقسام الأخرى المتواجدة في المحكمة[65].

خلال ما سبق سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فروع هيئة المحلفين في قسم الأحداث على مستوى المحكمة **(الفرع الأول)**، وكيفية تعيين المحلفين في قسم الاحداث **(الفرع الثاني)**.

---

(64) – حمو بن إبراهيم فخار، الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والقانون المقارن، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014، 2015، ص.45.

(65) – طواهرية فريدة، علالي حياة، الحماية الإجرائية للطفل الجانح، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الخاص والعلوم الجنائية، جامعة بجاية، 2015، 2016 ، ص.33.

الفرع الأول

هيئة المحلفين في قسم الأحداث على مستوى المحكمة

تختلف محاكم الأحداث عن المحاكم العادية سواءا من حيث التشكيلة اومن حيث الأحكام الصادرة خاصة تدابير التربية المتخذة لصالح الحدث وهذا ما حددته المادة 80 من قانون حماية الطفل[66].

تنص المادة 450 ق.إ.ج على أنه: "**يتشكل قسم الأحداث من قاضي الأحداث رئيسا وقاضيين محلفين**" وفي المادة 61 قانون حماية الطفل 15-12 نجدها تنص على أنه: "**يعين في كل محكمة تقع بمقر المجلس القضائي قاض للأحداث أو أكثر بقرار من وزير العدل حافظ الأختام لمدة 3 سنوات**".

أولا: المقصود بالقاضيين المحلفين

يلاحظ أنه بالرغم من التسمية الواردة في المادة 450 ق.إ.ج للمحلفين فإنهما قاضيان إلا أن مضمون المادة يوحي إلى معنى وأنهم الأشخاص المهتمين بشؤون الأحداث[67].

ثانيا: دور المحلفين

يوحي نص المادة 450 ق.إ.ج الملغاة بقانون رقم 15-12 المؤرخ في 15/07/ 2015 المتضمن لقانون حماية الطفل (ج.ر.ج.ج رقم 39) التي تقابلها المادة 80 منه، إلى أن دور المحلفين لا يقتصر فقط على كونه إستشاريا فحسب إنما هو تداولي وإن كان المشرع الجزائري لم يفصل في هذه المسألة بشكل صريح[68].

---

[66] – سواحلية يمينة، مباركية إنتصار، الإجراءات الخاصة لمحاكمة الأحداث في ظل حماية الطفل والتشريعات المقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق، جامعة مسيلة، 2016-2017، ص.36.

[67] –زينب أحمد عوين، قضاء الأحداث (دراسة المقارنة)، ط1 دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص91.

[68] – أوفروخ عبد الحفيظ، السياسة الجنائية، اتجاه الحدث، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الحقوق، كلية قسنطينة، 2010-2011، ص.112.

الفرع الثاني

تعيين المحلفين في قسم الأحداث

يعين المساعدون المحلفون الأصليون والإحتياطون لمدة 03 سنوات بأمر من رئيس المجلس القضائي المختص ويختارون من بين الأشخاص الذين يتجاوز عمرهم 30 عاما متمتعين بالجنسية الجزائرية والمعرفين بإهتمامهم وتخصصهم في شؤون الأطفال.

يختارون المساعدون المحلفون من قائمة معدة من قبل لجنة تجتمع لدى المجلس القضائي تحدد تشكيلها وعملها بقرار من وزير العدل حافظ الأختام يؤدي المساعدون المحلفون أمام المحكمة قبل شوعهم في ممارسة مهامهم اليمين لضمان حسن أداهم لمهامهم ووظائفهم وأن يخلصوا في عملهم وأن يحتفظوا بتقوى وإيمان بسير المداولات[69].

بالرجوع إلى قانون حماية الطفل نجد أن المشرع بعد إلغاءه لهذه المادة أصبح النص الجديد في المادة 80 بهذه الصيغة: "يعين المساعدون المحلفون الأصليون والإحتياطون الذين يتجاوز أعمارهم ثلاثين (30) عاما والمتمتعين بالجنسية الجزائرية والمعروفين بإهتمامهم وتخصصهم في شؤون الأطفال، ويختار المساعدون المحلفون من قائمة معدة من قبل لجنة تجتمع لدى المجلس القضائي، تحدد تشكيلها وكيفية عملها بقرار من وزير العدل حافظ الأختام"

يلاحظ أن طريقة إختيار المحلفين سواءا كانوا أصلين أو إحتياطيين من جدول محرر بمعرفة لجنة تجتمع لدى كل مجلس قضائي، يعين تشكيها وطريقة عملها بمرسوم[70].

في الأخير تعد تشكيلة محكمة الأحداث من النظام العام، حيث يعد عدم حضور المساعدين يعرض الحكم أو القرار إلى النقض وهو ما قضت به المحكمة العليا بتاريخ 1984/10/23، حيث قام بنقض الحكم الصادر من قسم الأحداث المشكل من قاض فرد دون مساعدين[71].

---

[69] – سواحلية يمينة، مباركية انتصار، المرجع السابق، ص.49.

[70] – مرسوم، قم 66-137 ممضي في 08 يونيو 1966، المتعلق بوضع قوائم المساعدين لدى محاكم الأحداث، الجريدة الرسمية عدد50، مؤرخة في 13 يونيو 1966، ص.775.

[71] – المجلس الأعلى، غرفة جنائية 1984/10/23، ملف رقم 33695، المجلة القضائية العدد 03، 1984، ص.232.

المطلب الثاني

تقييم نظام المحلفين

يعتبر نظام المحلفين عنوانا لديموقراطية القضاء فالشعب يشارك في أحد أهم السلطات في الدولة، وهذا ما دفع بالكثير يلتفتون حوله حيث أشاروا به وذلك بتقديم مزايا هذا النظام، لكن سرعان ما قابله اعتراض وذلك كونه يشوبه عيوب[72].

ومن خلال هذا قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين وذلك مع بيان مزايا نظام المحلفين **(الفرع الأول)**، وعيوب نظام المحلفين **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

مزايا نظام المحلفين

عمد مؤيدو نظام المحلفين إلى تقديم حجج في مجال الدفاع عن نظام المحلفين والتي تكمن في:

- يعد نظام المحلفين عنوانا لديموقراطية القضاء وذلك بإعطاء الأمر للشعب في تسيير أحواله عن طريق ممثليه حيث تصبح إرادة المجتمع في النهاية هي الحاكمة.
- يتمتع المحلف باستقلالية إزاء السلطة كونه ليس موظف أو معين من الدولة.
- تعد طريقة إختيار المحلفين ضمن كشوف جداول الانتخابات هي أفضل طريقة لتمثيل طبقات الشعب، فالمحلف مواطن بسيط يعيش في ظروف المتهم ومحيطه، وبذلك تعد ضمانة للمتهم.
- وجود المحلفين يضمن ثقة المواطنين في الأحكام النابعة من ممثليهم[73].
- يولي المحلفون إهتماما بسير المحاكمة وإجراءاتها أفضل من القضاة حيث يعتبرون هذه الوظيفة تجربة جديدة.

---

[72] – رعد فجر الدوري، المرجع السابق، ص.793.

[73] – التجاني زوليخة، المرجع السابق، ص.146.

- المحلفون يتحررون من الأفكار القانونية ويطبقون روح القانون ولا يطبقون النصوص القانونية التي يطبقها القضاة.
- يساعد وجود المحلفين في الجهاز القضائي على القيام برقابة غير مباشرة على سير إدارة العدالة.
- يعطون للمواطنين فرصة للتعرف على القانون[74].

الفرع الثاني

عيوب نظام المحلفين

لم يسلم نظام المحلفين من الإنتقادات، حيث أسند إليه مجموعة العيوب والإنتقادات منها:

- نقص المستوى العلمي والثقافي لمعظم المحلفين مما يؤدي إلى عدم إستيعاب ما يرافع به الأطراف، أو ما يقدم من تقارير مما يمنعهم من المتابعة السليمة لإجراءات المحاكمة.
- نقص المعارف العلمية والقانونية مما يصعب على المحلف الفصل في الدعوى
- تأثر المحلفين بالمرافعات الخطابية التي يقدمها المحامون، ووسائل الإعلام المرئية أو بما يدون في صفحات الجرائد عن القضية[75].
- إمكانية الغياب المتكرر للمحلفين يؤدي إلى إضطراب في سير المحاكمة إذ يؤدي ذلك إلى إعادة تشكيل المحكمة وفي بعض الأحيان تأجيل المحاكمة.
- الشعور بالملل في المحاكمات الجنائية الطويلة مما يؤثر مدى إستيعابهم ومتابعتهم لمجريات المحاكمة.
- إن طريقة إعداد القوائم بأسماء المحلفين أمرا في غاية التعقيد، كما أن أسلوب إختيارهم لا يحتوي على الكفاءات العلمية والمهنية، مما يفتح المجال لتدخل اعتبارات.

---

[74] – المرجع نفسه، ص.147،146.

[75] – التجاني زوليخة، المرجع السابق، ص.147

– يشكل المحلفون عبء على العدالة وعلى الخزينة المالية للدولة لأنهم يتقاضون نظير إسهامهم في جلسات المحاكمة تعويضات مالية بقدر عددهم وعدد القضايا[76].

[76] – المرجع نفسه، ص.149.

خلاصة الفصل

بعد أن فرغنا في دراسة بحث نظام المحلفين في الجزائر نستطيع أن نلخص في الأخير أن مسألة تخصص المحلفين في الجزائر هي من البلدان العربية التي تأخذ بنظام المحلفين وذلك لتأثرها بالأسلوب الفرنسي.

يعد نظام المحلفين في التشريع الجزائري عنصر مهم في تشكيلة الهيئات القضائية منها المحكمة الجنائية وقسم الأحداث حيث ان عدم وجودها ضمن التشكيلة مخالف للنظام العام حيث يكون القرار أو الحكم الصادر معرض إلى النقض وهو ما قضت به المحكمة العليا وذلك يُنقض الحكم الصادر من قسم الأحداث المشكل من قاض فرد دون مساعدين.

من خلال ما سبق نستنتج أن المشرع الجزائري أعطى أهمية كبيرة لإسهام المحلفين في إقامة العدالة الجنائية وذلك بسن مواد قانونية سواء في إدراجه ضمن تشكيلة محكمة الجنايات أو إشراكهم في قسم الأحداث.

خاتمة

من خلال دراستنا لنظام المحلفين وجدنا أن هذا النظام معتمد في مختلف التشريعات منها، التشريع الأنجلوسكوسوني حيث يعتبر نظام المحلفين في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ثمرة تاريخية نابعة من الظروف السائدة فيها، فقد ترعرع نظام المحلفين وتطور في إنجلترا حيث أصبح عماد للحريات وضمانة لحقوق الأفراد في مواجهة القضاة المهنيين والذين كانوا يعينون من طرف التاج، وقد انتقل النظام إلى الولايات المتحدة الأمريكية ويظهر ذلك جليا في دستورها الاتحادي 1787 الذي أقر للمتهم حق المحاكمة أمام المحلفين، ومن السمات المميزة والبارزة لنظام المحلفين في التشريع الأنجلوسكسوني يمكن جمعها في طريقة اختيار هيئة المحلفين والشروط الواجبة توافرها في المحلف.

أما فيما يخص نظام المحلفين في التشريع اللاتيني فيرجع إلى تأثره بالتشريع الأنجلوسكسوني حيث عرفت فرنسا مختلف وسائل التعذيب والتعسف من أجل الحصول على الإعتراف مما دفع بها إلى اقتباس نظام المحلفين من إنجلترا وذلك إبان الثورة الفرنسية مع إدخال إصلاحات مختلفة ساهمت في انتشاره في الدول الأوربية منها إيطاليا.

خلال دراستنا واطلاعنا لقانون الإجراءات الجزائية الجزائري نجد أن الجزائر من الدول التي تعتمد على نظام المحلفين في محكمة الجنات وفي قسم الأحداث، حيث نجد المشرع الجزائري قد ضم مجموعة من مواد تعالج مختلف الجوانب المتعلقة بالمحلفين سواءا طريقة اختيارهم أو بتحديد الشروط الواجبة توفرها لممارسة وأداء وظيفة المحلف وحتى الحقوق والواجبات التي يتمتعون ويلتزمون بها في نفس الوقت.

أولا: النتائج

- نظام المحلفين هو نظام مزدوج يجمع بين الإيجابيات والسلبيات وتكمن الإيجابيات فيها في مشاركة الشعب أمام القضاء أما السلبيات تكون عدم وجود أهمية للآراء التي قدمها هيئة المحلفين وعدم توفرها على مستوى علمي، ثقافي وقانوني يؤهلهم في ذلك.
- حدد المشرع الجزائري مجموعة من الجرائم التي إستبعد فيها مشاركة المحلفين والتي تكمن في 03 جرائم، الإرهاب، المخدرات والتهريب في حين انه لم يحدد الأسباب في دلك.

– نظام المحلفين يشكل عبء على العدالة والخزينة المالية للدولة وذلك للتعويضات التي يتلقونها والمقابل الذي يأخذونه مقابل إسهامهم.

ثانيا: التوصيات

إن مساهمة الشعب في إقامة العدالة أصبح ضرورة حتمية يجب الأخذ به لمختلف الدول لذلك يجب أن يكون هناك طريقة مدروسة، حيث أن الظروف السائدة في بيئة المجتمعات تختلف عن أخرى، وعليه الإعتماد على نظام المحلفين لا يستدعي الأخذ به وفقا التشريعات الأخرى، إنما بإجراء تعديلات على هذا النظام وجعله يتلائم مع تلك الدولة والظروف السائدة فيها وذلك يكون وفقا للآتي:

– أن يتم تحديد شروط تتعلق بالمستوى العلمي، الثقافي، والقانوني للمواطنين الذين يتم إختيارهم لمباشرة مهمة المحلف.

– أن يكون هناك أهمية للآراء التي يقدمها المحلف للقاضي على المداولة والمرافعة قبل اتخاذ وإصدار قراره على المتهم، فيجب الأخذ بعين الاعتبار حق المحلف في تدوين الملاحظات.

– يجب على المشرع الجزائري ان يحدد أسباب استبعاد المحلفين في بعض القضايا والاحتفاظ بهم في البعض الأخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: اللغة العربية

القرآن الكريم

أ. الكتب

1. أحمد أبو الشادي عبد الحليم، نظام المحلفين في التشريع المقارن، منشأ المعرف الإسكندرية، 1980.

2. أحمد الطاهر، المساهمة الشعبية في إقامة العدالة الجنائية، ط1، دار النهضة العربية، القاهر، 2012.

3. أحمد شوقي الشلقاني، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

4. أحمد عوض بلال، التطبيقات المعاصرة للنظام الإتهامي في القانون الأنجلو أمريكي، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة 1994.

5. أحمد فتحي سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.

6. التجاني زوليخة، نظام الإجراءات أمام محكمة الجنايات (دراسة مقارنة)، دار الهدى، ط1، الجزائر،2015.

7. حسين محمد المهدي، كتاب الشورى في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالديموقراطية والنظم القانونية.

8. زينب أحمد عوين، قضاء الأحداث (دراسة مقارنة)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.

9. عاصم حاكم عباس الجبوري، حاكم فنيخ علي الخفاجي، سمات النظام القضائي الأميركي ومبررات تشكيل المحكمة العليا، 1789.

10. عبد العزيز سعد، أصول الإجراءات أمام محكمة الجنايات، ط1، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2002.

11. محمد إبراهيم زيد، نظم العدالة الجنائية في الدول العربية، المراحل السابقة على المحاكمة، ط1، الرياض، 2001.

12. مصطفى العوجي، دروس في أصول المحاكمات الجزائية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002، ص.36.

13. نجيمي جمال، قانون الإجراءات الجزائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

ب. الرسائل والمذكرات

➢ **رسائل الدكتوراه**

1. حمو بن إبراهيم فخار، الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والقانون المقارن، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014، 2015.

➢ **المذكرات**

1. مبروك ليندة، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة على ضوء قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مذكرة من أجل نيل شهادة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ماي، 2007.

2. أوفروخ عبد الحفيظ، السياسة الجنائية اتجاه الحدث، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية قسنطينة، 1010، 2011.

3. طواهرية فريدة، علالي حياة، الحماية الإجرائية للطفل الجانح، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الخاص والعلوم الجنائية، 2015، 2016.

4. بوراي هلال، إحالة الدعوى الجنائية للقضاء، مذكرة شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الخاص والعلوم الجنائية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014، 2015.

5. سواحلية يمينة، مباركة إنتصار، الإجراءات الخاصة لمحاكمة الأحداث لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق، جامعة مسيلة، 2016، 2017.

ج. المقالات

1. بصائر علي النباتي، "نظام المحلفين"، مقال منشور في مركز الدراسات القانونية والسياسية.

2. رعد فجر الدوري، نظام المحلفين وإمكانية تطبيقه في القضاء الجزائي العراقي، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة1، الجزء1، كانون الأول، 2016.

3. **سحارة السعيد، "حماية الأحداث الجامحين في القانون الجزائري"، مجلة قانون والأعمال، 2018.**

4. مجلة المحامي، عدد 29، الصادرة في ديسمبر، 2017.

د. النصوص القانونية

د.1. الدستور

1. مرسوم رئاسي 96-155 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار تعديل الدستور المصادق عليه في إستفتاء 1996/11/28، جريدة رسمية عدد 76، مؤرخة في 08 ديسمبر 1996، معدل ومتمم بقانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437، الموافق ل 06 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية رقم 14، المؤرخة في 11 جمادى الأولى عام 1437، الموافق ل 7 مارس 2016.

د.2. القوانين

1. قانون رقم 15-12 مؤرخ في 18 رمضان عام 1436 الموافق ل 15 يوليو سنة 2015، يتعلق بحماية الطفل، جريدة رسمية عدد 39، الصادرة في 19 يوليو 2015.

2. قانون رقم 17-07 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1438هـ الموافق لـ 27 مارس 2017، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج.ر.ج.ج، عدد20، الصادرة في 29 مارس 2017.

د.3. قرارات القضائية

1. المجلس الأعلى، غرفة جنائية 1984/10/23، ملف رقم 33695، المجلة القضائية العدد 03، 1984.

هـ. الوثائق العلمية

1. وليد بن إدريس بن عبد العزيز المنيسي، العمل القضائي خارج ديار الإسلام ما يحل منه وما يحرم، المؤتمر السنوي الخامس، البحرين، نوفمبر، 2007.

2. عبد القادر بن شور، الأصول العامة لمحكمة الجنايات، الندوة الوطنية للقضاء الجنائي، زرالدة 24-25 نوفمبر 1933، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1944.

و. المواقع الإلكترونية

1. قائمة الشهود ومشاركة المحلفين امام المحاكم والمجالس القضائية، المتوفر على الموقع:
https://www.tribunaldz.com/forum/t2148
تاريخ الاطلاع 11 /2018/04، الساعة 13:00.

2. هيئة المحلفين، تجسيد الديموقراطية الأم، المتوفر على الموقع:
https://share.america.gov/ar/
تاريخ الإطلاع 2018/04/11، على الساعة 18:20

3. عبد الحميد الصائح، المحلفون، المتوفر على الموقع:
https://kitabat.com
تاريخ الاطلاع :2018/05/20، الساعة: 12:00

4. أيمن أبو العيال، المحلفون الموسوعة العربية، المتوفر على الموقع:
www .arab.ency.com
تاريخ الاطلاع :2018/05/30، الساعة: 11:00

5. تعليمات هيئة المحلفين، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، المتوفر على الموقع:
https://at.wikipidia.org
تاريخ الاطلاع :2018/04/11، الساعة: 17:00

6. موضوع مذكرة إجراءات سير محكمة الجنايات، المتوفر على الموقع:
https://droit montada .comt1008.topic
تاريخ الاطلاع :2018/04/28، الساعة: 12:00

ثانيا: باللغة الفرنسية

1. JACQUE Borricand, Anne marie simom, droit pénale et procédure pénale, 7eme Edition.

2. JEAN Gland Soyer, droit pénale et procédure pénale 15eme Edition.

فهرس

فهرس

شكر وتقدير

الإهداء

قائمة لأهم المختصرات

مقدمة 4

الفصل الأول

نظام المحلفين في التشريع الأجنبي

الفصل الأول: نظام المحلفين في التشريع الأجنبي 7

المبحث الأول: نظام المحلفين في التشريع الأنجلوسكسوني.....8

المطلب الأول: نظام المحلفين في إنجلترا 9

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن نظام المحلفين 9

أولا: هيئة المحلفين الكبرى 11

ثانيا: هيئة المحلفين الصغرى 11

الفرع الثاني: قواعد اختيار المحلفين وكيفية إعداد القائمة 12

أولا: قواعد الاختيار 12

ثانيا: كيفية إعداد قائمة المحلفين 14

الفرع الثالث: حقوق وواجبات المحلفين 15

أولا: حقوق المحلفين 15

ثانيا: واجبات المحلفين 16

المطلب الثاني: نظام المحلفين في الولايات المتحدة الأمريكية 18

الفرع الأول: لمحة تاريخية لنظام المحلفين في الولايات المتحدة 18

أولا: وظيفة هيئة المحلفين 19

ثانيا: تعليمات هيئة المحلفين 19

الفرع الثاني: شروط وسلطات المحلفين 20

أولا: شروط اختيار المحلفين 20

ثانيا: سلطات المحلفين 22
الفرع الثالث: إعداد قائمة المحلفين 23
المبحث الثاني: نظام المحلفين في الشرائع اللاتينية 24
المطلب الأول: نظام المحلفين في فرنسا.....25
الفرع الأول: دراسة تطور نظام المحلفين في فرنسا 25
الفرع الثاني: تعيين المحلفين 27
أولا: الشروط الواجب توافرها في محلفي محكمة الجنايات 27
ثانيا: الشروط الواجب توافرها في المواطنين المختارين للمشاركة في محاكم الجنح 29
الفرع الثالث: حقوق وواجبات المحلفين.....30
أولا: واجبات المحلفين.....30
ثانيا: حقوق المحلفين 31
المطلب الثاني: نظام المحلفين في إيطاليا 31
الفرع الأول: طريقة اختيار نظام المحلفين في إيطاليا 32
الفرع الثاني: تكوين هيئة المحلفين.....32
خلاصة الفصل.....33

الفصل الثاني

نظام المحلفين في التشريع الجزائري

الفصل الثاني: نظام المحلفين في التشريع الجزائري 35
المبحث الأول: هيئة المحلفين في محكمة الجنايات 36
المطلب الأول: كيفية مشاركة المحلفين في محكمة الجنايات 37
الفرع الأول: صور تشكيلية محكمة الجنايات 37
أولا: التشكيلة العادية 38
ثانيا: التشكيلة الاستثنائية 38
الفرع الثاني: شروط اختيار المحلفين 39

أولا: شروط اللياقة 39
ثانيا: شروط عدم التعارض 41
المطلب الثاني: اختيار وظيفة المحلفين 42
الفرع الأول: طريقة اختيار المحلفين 43
أولا: إعداد القائمة السنوية 43
ثانيا: إعداد قامة الدورة 44
ثالثا: تشكيل محلفي الحكم 44
الفرع الثاني: وظيفة المحلفين 46
أولا: حقوق المحلفين 46
ثانيا: واجبات المحلفين 47
المبحث الثاني: هيئة المحلفين في قسم الأحداث 49
المطلب الأول: تشكيلة قسم الأحداث 49
الفرع الأول: تشكيلة قسم الأحداث 50
الفرع الأول: هيئة المحلفين في قسم الأحداث على مستوى المحكمة. 50
أولا: المقصود بالقاضين المحلفين 50
ثانيا: دور المحلفين 50
الفرع الثاني: تعيين المحلفين في قسم الأحداث 51
المطلب الثاني: تقييم نظام المحلفين 52
الفرع الأول: مزايا نظام المحلفين 52
الفرع الثاني: عيوب نظام المحلفين 53
خلاصة الفصل.....55
خاتمة 57
قائمة المراجع
الفهرس

ملخص

يعد نظام المحلفين خير وسيلة لاشتراك الشعب في إقامة العدالة حيث يجسد مبدأ الديمقراطية في تمثيل الشعب وهو أقرب إلى العدالة، فقد ترعرع وتطور نظام المحلفين في إنجلترا وعرف بصوره (محلفي الاتهام ومحلفي المحاكمة)، وبعد أن استقر هذا النظام في إنجلترا انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث أقر دستورها 1787 حق المتهم في محاكمة تتضمن هيئة المحلفين.

وفيما يخص أسلوب اشتراك المواطنين في الفصل في القضايا الجنائية يختلف من تشريع إلى للأخر، ففي الدول اللاتينية منها فرنسا وإيطاليا عرف نظام المحلفين وذلك بتأثرها بنظام إنجلترا، وذلك بعد إدخال تعديلات وإصلاحات مختلفة وبعد دراستنا لقانون الإجراءات الجزائية في الجزائر نجده تأثر بالنظم القانونية الغربية، وذلك من خلال اشراك المحلفين في تشكيلة محكمة الجنايات وكذا في قسم الأحداث.

الكلمات المفتاحية

محكمة الجنايات، المحاكمة العادلة، مبدأ الديموقراطية، قسم الأحداث، حماية الطفل الجانح، إقامة العدالة.

Résume

Le système des jurés est le meilleur moyen pour faire participer le peuple à l'instauration de la justice, car il illustre le principe de démocratie dans la représentation populaire et est plus proche de l'équité.

Le système des jurés est apparu et s'est développé en Angleterre à travers ses formes : jurés d'accusation – jurés de jugement. Il s'est ensuite stabilisé en Angleterre avant d'être exporté aux USA où la Constitution de 1787 reconnaît à l'accusé le droit d'être jugé par une autorité comportant des jurés.

Ce système de participation des citoyens dans la résolution des affaires criminelles diffère cependant d'une législation à une autre.

Dans les pays latins, tels le France et l'Italie, le système des jurés anglais a été adopté avec des modifications et des adaptations.

Quant au droit des procédures pénales algérien, il a également été influencé par les systèmes juridiques occidentaux à travers la participation des jurés dans la composition de la cour d'assises ainsi que dans la section des mineurs.

Mots-clés

Cour d'assises, Procès équitable, Principe de démocratie, Section des Mineurs, Protection du Mineur délinquant, établissement de la justice.